المهاباذى
وآراؤه النحوية والصرفية

إعداد الدكتور

ضياء الدين فهمى محمد

المدرس فى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية

بالزقازيق – جامعة الأزهر

المهاباذى وآراؤه النحوية والصرفية

إعداد الدكتور

ضياء الدين فهمى محمد

المدرس فى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية

بالزقازيق – جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فإن أفضل ميراث تركه السابقون إنما هو ميراث العلم، وكلما اقتربت العلوم من واحة هذا الدين القيم، ونهلت من ينابيعه، وذادت عن حياضه ازدادت تلك العلوم علوّا وسموَا، وإن من هذه العلوم علم النحو، الذى ارتفع رجاله، وسما علماؤه بمقدار رفعة هذا العلم، وعلوّ قدره.

وإنى بتوفيقٍ من الله تعالى عكفت على دراسة واحد من رجالات هذا العلم؛ بغية إماطة اللثام عن شخصيته، ورغبة فى تجلية مكانته العلمية، من خلال جمع آرائه النحوية والصرفية ودراستها، فكان هذا البحث الذى جعلته بعنوان: "المهاباذى وآراؤه النحوية والصرفية".

وهذا البحث يتكون من مقدمة، وتمهيد، وفصلين وخاتمة، وفهارس.

عرضت فى المقدمة لأهمية الموضوع، وسبب اختياره، وتناولت فى التمهيد عصر المهاباذى، وتحدثت عن حياته وذلك من خلال الوقوف على اسمه، ونسبته، وشيوخه، ومصنفاته، واتجاهه النحوى، ووفاته.

وجعلت الفصل الأول بعنوان: "آراء المهاباذى النحوية "، وضمنته أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر، وفيه مسألتان:

الأولى: استعمال "ظل" تامة.

الثانية: استعمال "ظل" بمعنى صار.

المبحث الثانى: النائب عن الفاعل.

وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: نيابة غير المفعول به مع وجوده.

الثانية: بناء الفعل الثلاثى الأجوف للمفعول إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك.

الثالثة: جواز الإشمام فى أول الفعل الثلاثى المضعف المبنى للمفعول.

المبحث الثالث: "الاستثناء".

وفيه مسألة: "الاستثناء من الجمل المتعاطفة"

المبحث الرابع: حروف العطف.

وفيه مسألة: "زيادة "ثم" .

وأما الفصل الثانى فعنوانه: "آراء المهاباذى الصرفية "٠

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: "النسب" ٠

وفيه مسألة: "النسب إلى "فُعيل وفَعيل" صحيحى اللام".

المبحث الثانى: "أمثلة جمع التكسير ٠

وفيه مسألة: الاستغناء" بـ "فُعُل" عن "أفعِلة".

المبحث الثالث: الإعلال بالحذف ٠

وفيه مسألة: "من محذوف اللام "سم"

المبحث الرابع: الإمالة ٠

وفيه مسألتان:

الأولى: كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة

الثانية: إمالة (حتى).

وذيلت البحث بخاتمة، ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

هذا وقد رتبت المسائل التى اشتملت على آراء المهاباذى وفق ترتيب موضوعات كتاب "التسهيل" لابن مالك (ت/٦٧٢هـ)، لحسن تبويبه، مع استيعابه لمسائل النحو والصرف جميعاً.

ووضعت فى بداية كل مسألة العنوان المناسب لها، ثم قمت بدراسة المسألة دراسة تحليلية مبيناً رأى المهاباذى ، وآراء غيره من النحاة، مراعياً فى ذلك الترتيب التاريخى من القديم إلى

الحديث، ومرجحاً بين تلك الآراء ما أمكننى ذلك مؤيداً قولى بالحجة والدليل.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم. وأن ينفع به طلاب العربية ودارسيها، فإنه أفضل مأمول وأكرم مسئول.

والله من وراء القصد،،

د. ضياء الدين فهمى محمد

تمهيـد
المهاباذى

ويتضمن الحديث عن:

أولا: عصر المهاباذى.

ثانيا: حياة المهاباذى وآثاره

ويشمل الحديث عن:

اسمه ، نسبه ، ونسبته ، وشيوخه وتلاميذه ، وتصانيفه ، واتجاهه النحوى ، ووفاته.

المهاباذى

أولاً: عصر المهاباذى

عاش المهاباذى فى إقليم فارس "بلاد ما وراء النهر" فى القرن الخامس الهجرى، وبلاد فارس مجاورة لمدينة بغداد حاضرة الخلافة العباسية وقتئذٍ، وقد تعاقب على الحكم خلال هذا القرن أربعة من الخلفاء العباسيين الخليفة القادر بالله (سنة ٣٨١هـ- سنة ٤٢٢هـ)، والخليفة القائم بأمر الله (سنة ٤٢٢هـ - سنة ٤٦٩هـ)، والخليفة المقتدى بأمر الله (سنة ٤٦٩هـ- سنة ٤٨٧هـ)، والخليفة المستظهر بالله (سنة ٤٨٧هـ - سنة ٥١٢هـ).

استمر فى هذا القرن الضعف السياسى الذى كان قد أصاب الدولة العباسية منذ القرن الرابع الهجرى حيث لم يكن للخلفاء العباسيين خلال هذين القرنيين نفوذ أو سلطان فعليين وإنما كان السلطان والنفوذ للبويهيين الذين كان بأيديهم الأمر والنهى فى بلاط الخلافة(١).

وكذلك توالى فى هذا القرن ظهور الدويلات الإسلامية المستقلة فى إداراتها وسلاطينها عن دولة الخلافة، وإن تبعتها فى الظاهر حفاظاً على الصبغة الشرعية لهذه الدويلات.

من هذه الدويلات التى ظهرت فى القرن الخامس دولة الغزنويين التى خلفت الدولة السامانية فى حكم خراسان، وبلاد ما وراء النهر، وتلتها دولة السلاجقة التركمانيين، وكان من أشهر سلاطينها

---

(١) انظر: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى تأليف/ سيد أمير على ترجمة أ/ رياض رأفت صـ٢٦٢ وما بعدها ط – دار الآفاق العربية – الأولى سنة ٢٠٠١م.

طغرلبك، وألب أرسلان، وقد تمكن الأخير من صد أولى حملات الصليبيين العسكرية على الشرق الإسلامى، فقد هزمهم هزيمة نكراء عند حصن ملازكرد، وقدا ستوزر ألب أرسلان "الخوجه حسن) الملقب بنظام الملك، وأسند إليه مهمة تدبير الأمور المدنية بأسرها، فقام بها خير قيام.

ثم توفى ألب أرسلان سنة ٤٦٦هـ، وتولى بعده ابنه ملكشاه، ولقب بجلال الدولة، وأبقى على الوزير الخوجه حسن الذى شهدت البلاد. فى عصره نهضة عظيمة فانتشر الأمن فى أنحاء البلاد وعمّ العمران، وازدهرت الآداب والفنون(١).

وفى أواخر عهد ملكشاه ظهرت جماعة الحشاشين الباطنيين التى اغتالت نظام الملك سنة ٤٨٥هـ حقداً وحسداً، ولم يعش السلطان ملكشاه بعد مقتل وزيره طويلاً وإنما مات فى نفس العام(٢).

وفى سنة ٤٨٧هـ توفى المقتدى بأمر الله، وخلفه ابنه أبوالعباس أحمد المستظهر بالله، وكان كما يصفه ابن الأثير: "لين الجانب كريم الأخلاق يحب الاصطناع ويفعل الخير، ويسارع إلى أعمال البر والمثوبات"(٣) بيد أن المصادر التى كانت لديه لم تكن لتمكنه من القيام بدور خطير إذ كانت تعصف فى تلك الأثناء فى آسيا روح

---

(١) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل برو كلمان نقله إلى العربية أ/ نبيه أمين فارس وآخر ص٢٦٧ – ٢٧٤ ط- دار العلم للملايين سنة ٢٠٠٢.

(٢) انظر: الكامل فى التاريخ لابن الأثير (٢٠٤/١٠، ٢١٠) ط- دار صادر بيروت.

(٣) الكامل فى التاريخ (٥٣٥/١٠).

التعصب الوحشى الذى يسمى فى التاريخ المسيحى بالحروب المقدسة، أو بالحرب الصليبية[١].

بالرغم من سوء الحالة السياسية التى شهدتها الدولة العباسية فى القرن الخامس كما أوضحت – وبالرغم من تأثير ذلك على الأحوال الاجتماعية للبلاد، فقد اهتم الخلفاء العباسيون بالدين والعلم منتهجين فى ذلك نهج آبائهم وأجدادهم، وكذلك كان من بين أمراء ووزراء الدويلات الناشئة فى ظلال الدولة العباسية من اهتم بالعلوم والآداب فظهرت بعض الشخصيات التى كان لها دور كبير فى الحياة العلمية والأدبية، ومن هؤلاء البيرونى، وعمر الخيام، والغزالى، والحريرى، والإمام عبدالقاهر الجرجانى، والمهاباذى[٢].

(١) مختصر تاريخ العرب، والتمدن الإسلامى ص ٢٧٥.
(٢) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية (٢٧٥ – ٢٨٠)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى ١/ ٨١.

ثانياً: حياة المهاباذى وآثاره

أ - اسمه ونسبه:

هو أحمد بن عبدالله المهاباذى الضرير(١).

ب - نسبته:

ينسب المهاباذى بفتح الميم، وتشديد الياء إلى مهاباذ: قرية مشهورة بين "قُم" و"أصبهان"، وتفسيرها: عمارة القمر، وأباذ: عمارة، ولذلك تقول العجم: أباذان أى: عامر(٢).

جـ- شيوخه وتلاميذه:

تلمذ المهاباذى على الإمام عبدالقاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١هـ(٣)**، ولم يذكر من عُنوا بترجمة المهاباذى شيوخاً آخرين له، كما لم يتعرضوا لذكر تلاميذه**(٤).

د - مصنفاته:

---

(١) انظر ترجمته فى: معجم الأدباء لياقوت (٣/ ٢١٩) ط- دار إحياء التراث العربى، وكتاب الوافى بالوفيات للصفدى (١١٢/٧) بعناية أ/ إحسان عباس ط- دار صادر – بيروت سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى (٣٢٠/١) تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط – المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م وكشف الظنون لحاجى خليفة (١٥٦٢، ١٥٦٣) ط – مكتبة المنثى، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى (٨١/١) ط- مكتبة المثنى، بغداد، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣٠١/١)ط – دار إحياء التراث العربى، والأعلام للزركلى (١٥٨/١) ط – دار العلم للملايين – الخامسة ١٩٨٠م.

(٢) انظر: معجم البلدان لياقوت (٢٢٩/٥) ط- دار صادر – بيروت سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

(٣) انظر: بغية الوعاة (١٠٦/٢).

(٤) انظر: معجم الأدباء (٢١٩/٣)، وبغية الوعاة (٣٢٠/١).

صنف المهاباذى – رحمه الله تعالى– شرحاً لكتاب اللمع لابن جنى (ت/٣٩٢هـ)[١] ولم يذكر المترجمون شيئاً من مصنفات هذا سوى هذا الكتاب[٢].

هـ - اتجاهه النحوى:

لم أتمكن من العثور على الأثر العلمى المكتوب الذى تركه المهاباذى، وهو شرح لمع ابن جنى لذا فقد اجتهدت فى جمع آراء هذا العالم الجليل من كتب غيره من النحاة، ولا سيما كتابا التذييل والتكميل، والارتشاف لأبى حيان (ت/٧٤٥هـ)، وقد وفقنى الله تعالى للوقوف على اثنى عشر رأياً للمهاباذى تتقاسمها موضوعات نحوية، وأخرى صرفية.

وتبين من خلال دراستى لهذه الآراء أن المهاباذى رحمه الله تعالى – يوافق سيبويه والبصريين فى جل آرائه، فقد وافقهم فى سبعة من آرائه، ومن ذلك موافقته لهم فى أن العامل فى المستثنى ما قبل "إلا" من فعل أو شبهه[٣] وفى أن المحذوف من "اسم" "اللام"[٤].

كما وافق الكوفيين فى بعض آرائه، ومن ذلك موافقته لهم فى جواز وقوع "ثم" زائدة[٥]،وكذلك كانت له بعض آراء انفرد بها[٦]، ومن ذلك أنه ذهب إلى أنه إذا وقع الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على

---

(١) وهذا الكتاب مخطوط انظر: بغية الوعاة (٣٢٠/١)، والأعلام (١٥٨/١).
(٢) انظر: معجم الأدباء(٢١٩/٣)،وكشف الظنون (١٥٦٢، ١٥٦٣).
(٣) انظر: ص من البحث
(٤) انظر: ص من البحث
(٥) انظر: ص من البحث
(٦) انظر: ص من البحث

بعض، واختلف فيها العامل، واتحد المستثنى منه معنى، فإن الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة.

يتبين مما سبق سعة علم المهاباذى واستقلال شخصيته، فلم يكن – رحمه الله تعالى – متعصباً للبصريين تعصباً يمنعه من تأييد غيرهم إذا رأى الحق فى جانبهم.

سادساً: وفاته :

لم يذكر من عُنوا بترجمة الشيخ المهاباذى السنة التى توفى فيها على وجه التحديد، بل إن أكثرهم لم يتحدث عن وفاته، وقد قال إسماعيل باشا البغدادى (ت/١٩٢٠م): "المهاباذى: أحمد بن عبدالله... توفى فى حدود سنة ٥٠٠هـ"(١).

(١) هدية العارفين (٨١/١).

الفصل الأول

آراء المهاباذى النحوية

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ٠
المبحث الثانى: النائب عن الفاعل ٠
المبحث الثالث: الاستثناء ٠
المبحث الرابع: حروف العطف٠

المبحث الأول

الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: استعمال "ظل" تامة٠
المسألة الثانية: استعمال "ظل" بمعنى "صار"٠

المسألة الأولى
استعمال "ظَلّ" تامة

اتفق النحويون على أن "ظل" فعل يعمل عمل "كان"، فيُرفع المبتدأ بعده، ويصير اسماً له، وينصب الخبر، ويصبح خبراً له، وتسمى حينئذٍ فعلاً ناقصاً(١)، يفيد مع معموليه اتصاف اسمه بمعنى خبره اتصافاً يتحقق طوال النهار غالباً فى زمن ماضٍ، أو حاضر،أو مستقبل، فقولك: "ظل زيدٌ متفكراً" يعنى أن تفكر زيد مقترن بوقت النهار فى الزمن الماضى(٢).

---

(١) انظر: المقتضب للمبرد (٨٦/٤، ١٩٨) تحقيق أ/ محمد عبدالخالق عضيمة ط- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والأصول فى النحو لابن السراج (٨٢/١، ٩١) تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ط- مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، والمقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى(٣٩٨/١، ٣٩٩) تحقيق د/كاظم بحر المرجان ط- دار الرشيد سنة ١٩٨٢م بغداد.

(٢) هذا مبنى على مذهب ابن مالك، والرضى، وابن هشام وغيرهم فى أن الفعل الناقص يدل على الحدث والزمن، وسُمّى ناقصاً؛ لأنه لا يكتفى بمرفوعه انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٨) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون ط – هجر، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٧٨/٤، ١٧٩) تحقيق د/إميل يعقوب ط- دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٨م، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام= (٢٥٣/١، ٢٥٥) تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد ط- المكتبة العصرية – بيروت، والنحو الوافى للأستاذ/ عباس حسن (٥٥٤/١) ط- دار المعارف العاشرة. هذا ومذهب جمهور البصريين أن الأفعال الناقصة مجردة من الدلالة على الحدث، فهى تدل على الزمن فقط انظر: المقتضب (٩٥/٤، ٩٦)، والأصول فى النحو (٩١/١، ٩٢) وشرح اللمع لابن برهان (٤٩/١، ٥٥) تحقيق د/ فائز فارس ط-

هذا هو الغالب فى "ظَلّ" وهو استعمالها ناقصة، أما عن مجيئها تامة، فتكون دالة على الحدث والزمان، باتفاق، ومستغنية بمرفوعها عن الخبر، فلم يتعرض متقدمو النحاة – فيما وقفت عليه من مصادر – لهذه المسألة فى أثناء حديثهم عن التمام والنقصان فى باب "كان"، وأخواتها، فقد كان جُل قصدهم فيما يبدو – إثبات الظاهرة ذاتها دون قصد إلى بيان ما يستعمل تاماً من هذه الأفعال، وما لا يكون كذلك، على وجه الحصر، فإمام النحاة سيبويه (ت/ ١٨٠هـ) ذكر من أفعال الباب: "كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وما دام، وليس" ذكر هذه الأفعال صراحة(١)، وعندما تحدث عن ورود التمام فيها قال: "وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدُ الله أى: قد خُلق عبدُ الله، وقد كان الأمر أى: وقع الأمر، وقد دام فلان أى: ثبت، وكما يكون أصبح، وأمسى مرة بمنزلة "كان" ، ومرة بمنزلة استيقظوا وناموا، فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك"(٢).

فتلحظ أن سيبويه بيَّن أن "كان، وأصْبح، وأمسى، ودام" تستعمل تامة، ونفى ذلك عن "ليس"، ولم يذكر حكم "صار".

وأبو العباس المبرد (ت/ ٢٨٥هـ) أورد تسعاً من أخوات "كان" هى: أصبح، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وأضحى، ومادام، ومازال، وليس(٣)"، وعندما تحدث عن استعمال هذه الأفعال تامة اقتصر على بيان ذلك فى: كان، وأصبح، وأمسى، دون أن يتعرض لحكم بقية

الأولى – الكويت سنة ١٩٨٤م، والمقتصد ٣٩٨/١)، وتعليق الفرائد للدماميني (١٧٢/٣ – ١٧٤) والهمع (٣٦٢/١).

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٤٥/١، ٤٦) تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون ط – دار الجيل – بيروت.

(٢) الكتاب (٤٥/١، ٤٦).

(٣) انظر: المقتضب (٨٦/٤).

الأفعال، قال: "ولـ (كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر، وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد أى: مذ خُلق، وتقول: قد كان الأمر أى: وقع، فمن ذلك قول الله عزوجل: (إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ)،[1] فيمن رفع، قال الشاعر:

فِدى لبنى ذهلِ بن شيبان ناقتى ∴ إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب[2]

وكذلك أصبح وأمسى تكون مرة بمنزلة (كان) التى لها خبر، ومرة تكون بمنزلة استيقظ، ونام، فإنما هى أفعال"[3].

وقد صنع ابن السراج (ت/ ٣١٦هـ) صنيع المبرد نفسه تقريباً[4].

وإذا أطلت النظر فى كتب المتأخرين وجدت ابن برهان (ت/٤٥٦هـ) يرى أن "ظل" لا تأتى تامة، ومن ثم فتراه يقول: "وأما (ظل) فلا يستعمل تامّا، ولا يقال إلا فى فعل النهار وحده، وجميع الباب

---

(١) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.
وبرفع قوله: (تجارة حاضرة) قرأ جمهور السبعة انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب (٣٢١/١) تحقيق د/محىالدين رمضان ط- مؤسسة الرسالة – الخامسة سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى(٢٣٧/٢) مراجعة الشيخ/ على محمد الضباع ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لمقاس العائذى، فى الكتاب (٤٦/١، ٤٧)، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقى صـ٣٢٧ تحقيق أ/ سعيد الأفغانى ط- مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٠م، وشرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش (٩٨/٧).
والشاهد فيه قوله: "إذا كان يوم" حيث استعمل" كان" تامة مستغنية بمرفوعها، وهو "يوم" عن الخبر، ومعناها هنا وقع.

(٣) المقتضب (٩٥/٤، ٩٦).

(٤) انظر: الأصول فى النحو (٨٢/١، ٩١، ٩٢).

سوى ما ذكرناه يستعمل بالتمام والنقصان إلا (ليس) وحدها؛ فإنها لا تكون إلا ناقصة"[١].

وقد وافق المهاباذى ابن برهان فيما ذهب إليه قال أبوحيان (ت/٧٤٥هـ): "(ظل) تامة خلافاً للمهاباذى، وأبى محمد بن عبدالعزيز بن زيدان، وأبى الحكم بن رختاط، حيث زعموا أنها لا تكون إلا ناقصة، بمعنى: طال، وبمعنى أقام نهاراً"[٢].

وقال الدمامينى (ت/ ٨٣٨هـ): "وزعم المهاباذى ، ومن وافقه أنها لا تكون تامة، وهم محجوجون بالسماع"[٣].

وقال السيوطى (ت/ ٩١١هـ): "وزعم المهاباذى أن (ظل) أيضا لا تستعمل إلا ناقصة"[٤].

وقد منع ابن الأنبارى (ت/ ٥٧٧ هـ) أيضاً استعمال "ظل" تامة، فقال: "وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامة إلا (ظل) و(ليس) و(مازال)، و(ما فتئ) فإنها لا تستعمل إلا ناقصة"[٥].

وتجد بعد ذلك جمهور المتأخرين ينصون على ما يستعمل تامّاً فى باب "كان" وأخواتها، وما لا يستعمل، وقد صرح أكثرهم بأن "ظلّ" تستعمل تامة بمعنى طال، أو دام، واستمر.

---

(١) شرح اللمع لابن برهان (٥٣/١).
(٢) ارتشاف الضرب (١١٥٥/٣) تحقيق د/ رجب عثمان محمد – ط- مكتبة الخانجى..
(٣) تعليق الفرائد للدمامينى (١٧٧/٣) تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن المفدى ط- الأولى سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨.
(٤) همع الهوامع للسيوطى(٣٦٨/١) تحقيق أ/أحمد شمس الدين ط دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى – سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
(٥) أسرار العربية للأنبارى صـ٨٨ تحقيق أ/ محمد حسين شمس الدين ط- دار الكتب العلمية – بيروت الأولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

مـن هـؤلاء ابـن خـروف (ت/٦٠٩هـ)[١]، وابـن عصـفور (ت/٦٦٩هـ)[٢]، وابن مالك (ت/٦٧٢هـ)[٣]، وغيرهم.

قال ابن مالك: "وقد تستغنى هذه الأفعال عن خبر، فتسمى تامة إلا ليس، وفتئ، وزال"[٤].

وقـال أبـو حيـان (ت/٧٤٥هـ) تعقيباً علـى منـع المهابـاذى استعمال "ظلّ" تامـة: "وما ذهب إليـه مخالف لنقل أئمـة اللغة والنحـو أنـها تكون تامة" [٥].

وقال الدماميني (ت/ ٨٣٨هـ): "وإن أُريد بـ(ظل) دام نحو: لو ظل الظلـم هلـك النـاس، أو طـال، نحـو ظلّ الليـل، وظـل النبـت... سُميت تامة"[٦].

وممـن نـص أيضـاً علـى أن "ظـل" تسـتعمل تامـة ابـن هشام(ت/٧٦١هـ)[٧]،

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجى لابن خروف (٤٣٨/١، ٤٤٢) تحقيق د/ سلوى محمد عرب ط- جامعة أم القرى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
(٢) انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور (٤٠٨/١) تحقيق أ/فواز الشعار ط- دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٤١٩ هـ - سنة ١٩٩٨م.
(٣) انظر: شرح التسهيل (٣٤٢/١).
(٤) شرح عمدة الحافظ لابن مالك (٢٠٩/١) تحقيق أ/ عدنان عبدالرحمن الدورى ط/ العانى – بغداد سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
(٥) التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان (١٤٦/٤) تحقيق د/ حسن هنداوى (ط- دار القلم – دمشق – الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
(٦) تعليق الفرائد (١٧٧/٣).
(٧) انظر: أوضح المسالك (٢٥٣/١ – ٢٥٥).

وابن عقيل (ت/ ٧٦٩هـ)[١]، وناظر الجيش (ت/ ٧٧٨ هـ)[٢]، والشيخ خالد الأزهرى (ت/ ٩٠٥هـ)[٣]، والسيوطى (ت/٩١١هـ)[٤]، والأشمونى (ت/٩٢٩هـ)[٥]، وغيرهم[٦].

وخلاصة القول: أن المهاباذى مسبوق فيما ذهب إليه من أن "ظل" لا تستعمل تامة سبقه إلى ذلك ابن برهان، ووافقهما على ذلك أبو البركات الأنبارى، أما جمهور المتأخرين فقد صرحوا بأن "ظل" تأتى تامة.

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٢٥٣/١) تحقيق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى سنة ١٤٠٥هـ = سنة ١٩٨٤م.

(٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١٠٩٢/٣) تحقيق أ.د. على فاخر. وأ.د. جابر محمد البراجة، وآخرين ط – دار السلام – الأولى سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (١٩٠/١، ١٩١) ط – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.

(٤) انظر: الهمع (٣٦٨/١).

(٥) انظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢٣٦/١) ط- دار إحياء الكتب العربية – عيسى الباب الحلبى.

(٦) انظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع (٧٥٠/٢، ٧٥١) تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى ط- دار الغرب الإسلامى – الأولى سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٦م، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل (١١٤/١، ١١٥) ط- دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى، والنحو الوافى (٥٥٤/١).

المسألة الثانية

استعمال (ظَلّ) بمعنى (صار)

ذكر كثير من النحاة أنه يجوز فى "كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وبات" أن تستعمل بمعنى "صار".

قال الإمام عبدالقاهر الجرجانى (ت/٤٧١هـ):"... ومنها صار، كقولك صار زيد منطلقاً، ومعناه الانتقال من شئ إلى شئ، كقولك: صار زيد غنياً بعد أن كان فقيراً، وكذا أصبح وأمسى فى قولك: أصبح زيد منطلقاً، وأمسى زيد مسروراً، وليس يراد بهما الصباح والمساء، وإنما يدلان على معنى قريب من معنى "صار"، وكذا ظل، وبات تقول: ظل زيد مسروراً، وبات زيد فاعلاً كذا وكذا"[(١)].

وقال ابن الحاجب (ت/ ٦٤٦هـ): "معنى صار الانتقال... ولأصبح وأمسى، وأضحى ثلاثة معانٍ أحدها: اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة، والثانى بمعنى صار... وظل، وبات على معنيين أحدهما: اقتران مضمون الجملة بوقتيهما فظل للنهار، وبات لليل، والثانى: بمعنى (صار)، كقوله: ژ ڃ ڃ چ چ ژ"[(٢)(٣)].

وقال ابن مالك (ت/٦٧٢هـ): "وأما كان، وظل، وأضحى، وأصبح، وأمسى فاستعمالها بمعنى: (صار) كثير"[(٤)].

---

(١) المقتصد (١/ ٣٩٩).
(٢) من الآية (٥٨) من سورة النحل.
(٣) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٦٦ تحقيق د/ موسى بناى علوان ط- الآداب – النجف الأشرف ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك(١/٣٩٢، ٣٩٣)تحقيق د/عبدالمنعم د/عبدالمنعم هريدى ط- دار المأمون للتراث – الأولى ١٤٠٢ = ١٩٨٢م.

وقال ابن هشام (ت/ ٧٦١هـ): "يجوز فى كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى وظل أن تستعمل بمعنى صار، كقوله تعالى: ژگ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ھ ژ[١]، ژې ې ى ى ژ[٢]،ژچ چ چ ژ[٣]،[٤].

وقال الأشمونى (ت/ ٩٢٩هـ): "وقد استعمل كان، وظل، وأضحى، وأصبح وأمسى بمعنى (صار) كثيراً"[٥].

هذا وقد خالف كل من لكذة[٦] الأصبهانى، والسيرافى، والمهاباذى، فى مجئ ظل بمعنى (صار) حيث ذهبوا إلى أن "ظل" لا

---

(١) الآيات (٥، ٦، ٧) من سورة الواقعة.
(٢) من الآية (١٠٣) من سورة آل عمران.
(٣) من الآية (٥٨) من سورة النحل.
(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محىالدين عبدالحميد ص(١٤٦) ط- المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤٢٢هـ= سنة ٢٠٠١هـ.
(٥) شرح الأشمونى (٢٣٠/١)، وانظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور (٤٠٨/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/١، ٣٤٦)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٩٢/٤)، وشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس (٥٦٨/٢) تحقيق د/ على الشوملى ط – دار الكندى للنشر والتوزيع، والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى (٢٤٤/٧) تحقيق د/ أحمد الخراط ط- دار القلم – دمشق – الأولى سنة ١٤١١هـ = سنة ١٩٩١م.
(٦) هو الحسن بن عبدالله أبوعلى أخذ عن مشايخ أبى حنيفة الدينورى، الدينورى، وتصدر بمصر، وصنف فى اللغة والنحو، ومن تصانيفه: نقض علل النحو، وكتاب الرد على الشعراء توفى سنة ٢١٠هـ ينظر: البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادى (٢٤١) تحقيق أ/ محمد المصرى ط- دار سعدالدين/ ط: الأولى سنة ١٤٢١هـ = سنة ٢٠٠٠م، وبغية الوعاة (٥٠٩/١)، ومعجم المؤلفين (٢٣٨/٣).

تأتى بمعنى "صار"، وقالوا: إنها لا تكون إلا لإفادة اتصاف اسمها بخبرها وقت النهار.

قال أبوحيان (ت/٧٤٥هـ): "وذهب لكذة الأصبهانى، والمهاباذى شارح اللمع إلى أن (ظل) لا تكون بمعنى (صار)، بل لا تستعمل إلا فى فعْل النهار، وقال نحوه السيرافى"(١).

وجاء فى الهمع: "وزعم لكذة الأصبهانى، والمهاباذى شارح اللمع أن (ظَلّ) لا تأتى بمعنى (صار)، بل لا يستعمل إلا فى فعل النهار"(٢).

وقد خطّأ أبوحيان هذا المذهب، فقال: "وعاب لكذةُ على الأعشى قوله:

يظل رجيماً لريب المنو .:. ن والهم فى أهلها والحزن(٣)

فزعم أن (يظل) خطأ قال: لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً، وقال: أفتراه يظل نهاره رجيماً لريب المنون فإذا كان الليل أمِنَ؟... وهذا الذى ذهب إليه لكذة، والمهاباذى والسيرافى، وأبوبكر، وهشام خطأ، بل نقل الناس أن (ظل) تكون بمعنى (صار)، وقد رَدّ أبوحنيفة الدينورى(٤)

---

(١) التذييل والتكميل (١٥٨/٤).
(٢) همع الهوامع (٣٦٤/١).
(٣) البيت من المتقارب، وهو فى ديوان الأعشى ص (٢٠٥) ط- المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت، والبلغة فى تاريخ أئمة النحو واللغة ص ٢٤١، وتاج العروس للزبيدى مادة: (ظ ل ل).
اللغة: رجيماً: الرجم: القول بالظن، والمراد به هنا التوقع، ريب المنون: حوادث الدهر وصروفه انظر: الصحاح للجوهرى مادة: (ر ي ب).
(٤) هو أحمد بن داود كان لغوياً نحوياً مع الهندسة والحساب راوية ثقة ثقة ورعا زاهداً صنف لحن العامة، والنبات، والرد على لكذة توفى

على لكذة قوله، وقال: إنا نقول: أفترى أنت أن السامرى الذى ظل على العجل عاكفا[1] إنما كان يعبده نهاراً فإذا جاء الليل كفر به؟! وما قالوا: ژ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ژ [2]، وكانت غيبته فيما يقال أربعين يوماً، وينبغى على هذا القياس فى قول الله جل ثناؤه: ژ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ژ [3] أن يكون كفرهم بالنهار خاصة، وألا يكفروا بالليل، وينبغى أيضاً فى قول الشاعر:

وإخوان صدق لست أَطلعُ بعضهم	∴	**على سِر بعض غير أنى جماعها**
يظلون شتى فى البلاد وسرهم	∴	**إلى صخرة أعيا الرجال انصداعُها[4]**

أن يكون هؤلاء القوم بالنهار شتى دون الليل أفتراهم بالليل يجتمعون جميعاً وواحد بالغور، وآخر بنجد؟ ... وإنما هذا كله على معنى المكث... انتهى كلام أبى حنيفة وفيه بعض اقتصار، وفى هذه

سنة ٢٨١هـ وقيل: سنة٢٩٠هـ ينظر: بغيه الوعاة (٣٠٦/١)، والبلغة ص ٧٣.

(١) يشير بذلك إلى قوله تعالى:ژ □ □ □ □ □ □ □□ □ ژ طه/٩٧.

(٢) من الآية (٩١) من سورة طه.

(٣) من الآية (٥١) من سورة الروم.

(٤) هذان بيتان من الطويل لمسكين الدارمى فى الكامل فى اللغة والأدب للمبرد تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم (٢٢٩/٢) ط- دار الفكر العربى – القاهرة – الثالثة سنة ١٤١٧هـ = سنة ١٩٩٧، وشرح حماسة أبى تمام للتبريزى (٧٥/٣) ط- عالم الكتب – بيروت.

اللغة: جماعها: الجماع اسم لما يجمع به الشئ.

الشواهد كلها رَدٌّ على لكذة حيث زعم أن الظلول يُخص به يوم واحد"[1].

وقد ذكر صاحب القاموس المحيط العلامة الفيروزابادى (ت/٨١٧هـ) نحواً من هذا الكلام الذى أورده أبو حيان فى الرد على المهاباذى ومن وافقه[2].

وأقول: الحق ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن "ظل" تستعمل بمعنى "صار"، وليس استعمالها مقصوراً على فعل النهار، كما ذهب إليه المهاباذى ، وغيره، حيث ورد فى القرآن الكريم، والشعر العربى ما يؤيد مذهب الجمهور.

(١) التذييل والتكميل (١٥٨/٤ – ١٦٠).
(٢) انظر: البلغة فى تاريخ أئمة النحو واللغة ص(٢٤١)، وتاج العروس للزبيدى مادة: (ظ ل ل).

المبحث الثانى

النائب عن الفاعل

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: نيابة غير المفعول به مع وجوده.
المسألة الثانية: بناء الفعل الثلاثى الأجوف للمفعول إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك.
المسألة الثالثة: جواز الإشمام فى أول الفعل الثلاثى المضعف المبنى للمجهول.

المسألة الأولى
نيابة غير المفعول به مع وجوده

ذهب المهاباذى إلى القول باتفاق النحويين على منع نحو: "حُمل زيداً فرسخٌ"، بمعنى أنهم متفقون على منع نيابة "فرسخ" فى المثال المذكور، وهو ظرف مكان عن الفاعل، مع وجود المفعول به الصريح، وهو "زيداً" مقدماً على الظرف.

قال أبوحيان (ت/ ٧٤٥هـ): "وذكر المهاباذى الاتفاق على منع: (حُمِل زيداً فرسخٌ)"[(١)]

والحق أن النحويين مختلفون فى هذه المسألة، وليس منعها بمحل اتفاق فيما بينهم.

فمذهب البصريين إلا الأخفش أنه حيثما وجد المفعول به وغيره من مصدر، وظرف، وجار ومجرور لا ينوب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده؛ لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لا لموجب[(٢)].

قال المبرد (ت/ ٢٨٥هـ): ".. لم يجز أن تقيم المصدر مُقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة، ولكنه قد يجوز أن تقيم المصادر، والظروف من الأمكنة والأزمنة مُقام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل، وذلك نحو قولك: سير

---

(١) ارتشاف الضرب (١٣٣٩/٣)، وانظر رأى المهاباذى أيضاً فى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٦٣٢/٤).
(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢٩٠/١).

بزيد سبرٌ شديدٌ... وسير بزيد يومُ الجمعة، واختلف به شهران، ومُضى به فرسخان"[1].

وقال الكوفيون يجوز أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به.

قال الفراء (ت/ ٢٠٧هـ): "وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – بنون واحدة، ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يُسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر فى (نجى)، فنوى به الرفع، ونصب (المؤمنين)، فيكون كقولك: (ضُرب الضربُ زيداً)، ثم تكنى عن الضرب، فتقول: ضُرب زيداً، وكذلك نُجى النجاءُ المؤمنين"[3] .

---

(١) المقتضب (٥١/٤)، وانظر أيضاً مذهب البصريين فى الأصول فى النحو (٧٩/١-٨١)، والحجة للقراء السبعة لأبعلى الفارسى (٢٥٩/٥، ٢٦٠) تحقيق أ/ بدر الدين قهوجى، وأ/ عبدالعزيز رباح، وآخرين ط- دار المأمون للتراث – الأولى سنة ١٤١٣هـ = سنة ١٩٩٢م، والخصائص لابن جنى (٣٩٧/١) تحقيق أ/ محمد على النجار. ط المكتبة العلمية، والمقتصد (٣٥٢/١، ٣٥٣)، واللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى (١٥٩/١، ١٦٠) تحقيق أ/ غازى مختار طليمات ط – دار الفكر – دمشق سنة ١٤٢٢هـ = سنة ٢٠٠١م.

(٢) من الآية (٨٨) من سورة الأنبياء، ونصها: (وكذلك ننجى المؤمنين).
و"نُجى" بنون واحدة مبنياً للمفعول قراءة أبى بكر عن عاصم، وابن عامر من السبعة انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى (١١٣/٢)، والنشر (٣٢٤/٢).

(٣) معانى القرآن للفراء (٢١٠/٢) تحقيق أ/ محمد على النجار ط- دار السرور.

وقال أبوالبقاء العكبرى (ت/ ٦١٦هـ): "وقال الكوفيون يجوز إقامة الظرف مُقام الفاعل، وإن كان معه مفعول صحيح؛ لأنه يصير مفعولاً به على السعة"(١).

وقال ابن هشام (ت/٧٦١هـ): "ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً؛ لقراءة أبىجعفر: (ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون)(٢)"(٣).

وقد تأول البصريون قراءة (وكذلك نُجى المؤمنين)(٤) على غير ما خرجها عليه الفراء من إنابة ضمير المصدر عن الفاعل، ونصب المفعول به حيث خرجها البصريون على أن أصل (نُجى): نُنجّى فعل مضارع بنونين، ثم خُفف بحذف النون الثانية، كما حذفت التاء الثانية من نحو:تتذكرون،فى قوله تعالى:ژ ڤ ڤ ڤژ(٥)(٦).

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب (١٥٩/١).
(٢) من الآية (١٤) من سورة الجاثية، وانظر القراءة فى البحر المحيط لأبى حيان تحقيق أ/ عرفات العشا حسونة (٤١٧/٩) ط- دار الفكر سنة ١٤١٢هـ = سنة ١٩٩٢م، والنشر (٣٧٢/٢). وقد خرج الكوفيون هذه القراءة على إنابة ضمير المصدر (الجزاء) عن الفاعل ونصب المفعول الصحيح "قوماً"، والتقدير: ليُجزى ذلك الجزاء قوماً، أو على نيابة الجار والمجرور (بما) انظر: معانى القرآن للفراء (٤٦/٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٦٠٩/٢).
(٣) أوضح المسالك (١٤٩/٢).
(٤) من الآية (٨٨) من سورة الأنبياء.
(٥) من الآية (٣) من سورة الأعراف.
(٦) انظر: الخصائص (١/ ٣٩٨)، وأمالى ابن الشجرى (٥١٩/٢) تحقيق د/ محمود محمد الطناحى ط- مكتبة الخانجى – القاهرة – الأولى سنة ١٤١٣هـ - سنة ١٩٩٢م، والدر المصون (١٩١/٨، ١٩٢، ١٩٣).

كما خرجوا قراءة أبى جعفر: (ليُجزى قوما بما كانوا على إنابة ضمير المفعول الثانى عن الفاعل إذ التقدير: ليجزى اللهُ الغفران قوما، و"يجزى" يتعدى إلى مفعولين، ثم بنى للمفعول فحذف الفاعل، وناب عنه ضمير الغفران، فهو من إقامة المفعول به عن الفاعل غاية ما فيه أنه المفعول الثانى، وذلك جائز[٢].

وذهب الأخفش فيما حكاه عنه ابنُ جنى، وغيره إلى أنه يجوز أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، بشرط تقدم النائب عن الفاعل على المفعول به، فإن تقدم المفعول به تعينت نيابته عن الفاعل وامتنع نيابة غيره[٣].

ونقل بعض النحويين عن الأخفش عدم اشتراط هذا الشرط، وأنه يذهب فى المسألة مذهب الكوفيين.

قال ابن مالك (ت/ ٦٧٢هـ): "فلو كان فى الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند البصريين إلا الأخفش، فإنه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة عن الفاعل مع وجود المفعول به"[٤].

وقال الدمامينى (ت/ ٨٣٨هـ): "ولا يُمنع أيضاً نيابةُ غير المفعول به، وهو موجود وفاقا للأخفش والكوفيين، فيجوز فى مثل:

---

(١) من الآية (١٤) من سورة الجاثية.
(٢) انظر: التذييل والتكميل (٢٤٦/٦)، وشرح قطر الندى ص ٢٠٨، والتصريح بحاشية يس (٢٩١/١).
(٣) انظر: الخصائص (٣٩٧/١)، والتذييل والتكميل (٢٤٥/٦)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣٩٩/١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد (١٢٣/٢) ط- مكتبة دار التراث سنة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
(٤) شرح عمدة الحافظ (١٨٦/١).

(ضربت زيدا يوم الجمعة) أن تنيب الظرف فترفعه، وتترك المفعول على حاله من النصب، فتقول: (ضُرب يومُ الجمعة زيداً)[١].

هذا وقد رجح ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش فى هذه المسألة، فقال: "وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع، من ذلك، مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبى جعفر: (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون)[٢]..... ومثل هذه القراءة قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ∴ لسب بذلك الجرو الكلابا[٣]

فأقام الجار والمجرور مُقام الفاعل، ونصب "الكلاب"، وهو مفعول به"[٤].

وممن رجح مذهب الكوفيين أيضا ناظرُ الجيش(ت/٧٧٨هـ)[٥].

---

(١) تعليق الفرائد (٢٥٩/٤).

(٢) من الآية (١٤) من سورة الجاثية.

(٣) البيت من الوافر لجرير فى التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى (٢٧٢) تحقيق د/ عبد الرحمن بن عثيمين ط/ دار الغرب الإسلامى بيروت، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى (٣٣٧/١، ٣٣٨) تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون ط – الهيئة المصرية العامة للكتاب الثانية سنة ١٩٧٩ وبلا نسبة فى إعراب القرآن للنحاس (١٢٩/٣) تحقيق د/ زهير غازى زاهد ط- العانى – بغداد، والإفصاح ص ٩٣، وأمالى ابن الشجرى (٥١٨/٢)، وشرح ابن يعيش (٧٥/٧)، والهمع (٥٢٠/١).

اللغة: قفيرة: اسم أم الفرزدق، وقال البصريون: إن البيت ضرورة، وقيل: الكلاب مفعول "ولدت"، و"جرو" منصوب على النداء، وناب ضمير المصدر عن الفاعل، والتقدير: لو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السبُّ بذلك.

(٤) شرح التسهيل (١٢٨/٢).

(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٦٣٢/٤).

وأقول: يتبين مما سبق أن المهاباذى جانبه الصواب فيما ذهب إليه من اتفاق النحاة على منع إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول ، فقد تبين أن ذلك مذهب جمهور البصريين ، بينما ذهب الكوفيون ، والأخفش إلى جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده.

وأرى أن الراجح فى هذه المسألة أنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف، أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول، أو لم يوجد، فإن كان الغرض الذى تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت: ضُرب أمامُ الأمير محمداً، وإن كان الغرض إفادةَ أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت: قُتِل فى المسجد خالداً وهكذا[1].

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ٦٨)، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٥١/٢).

المسألة الثانية
بناء الفعل الثلاثى الأجوف للمفعول
إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك

النحاة متفقون على أنه إذا قصد بناء الفعل الماضى لما لم يُسمّ فاعله، وهو ثلاثى معتل العين، مجرد من الضمائر جاز فى فائه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إخلاص الكسر، وهى لغة الحجاز وقريش، ومثال ذلك أن يقال فى "قال"، و"باع": قِيل، وبِيع، وأصل قيل: قُول استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى القاف بعد تقدير حذف حركتها، فسكنت الواو، فانقلبت ياء لكسرة ما قبلها، كما حدث فى نحو: ميزان.

والأصل فى بيع: بُيع استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى الباء بعد تقدير حذف حركتها.

الوجه الثانى: الإشمام، وهو الإشارة إلى الضم مع التلفظ بالكسرة، وعدم تغيير الياء التى فى نحو "قيل"، وقد قرئ بهذا الوجه به فى السبعة[1].

(١) انظر: التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى ص(٧٢) عنى. بتصحيحه أوتو برتزل مطبعة الدولة – استانبول، قال مكى بن أبى طالب: "اختلف القراء فى إشمام الضم فى أوائل ستة أفعال..... وتلك الأفعال: سئ، وسيق، وحيل، وجئ، وقيل، وغيض، فقرأ هشام، والكسائى بإشمام الضم فى أوائلها، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام فى أول سئ وسيئت، وسيق، وحيل، وقرأ نافع بالإشمام فى سئ، وسيئت خاصة..." الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢٢٩/١).

الوجه الثالث: إخلاص الضم، فإن كانت العين واواً سلمت لسكونها بعدما يجانسها، وإن كانت ياء انقلبت واواً لسكونها بعد ضمة، وهذه لغة فقعس ودبير، وهما من فصحاء بنى أسد، وهى موجودة فى لغة هذيل، وعلى هذه اللغة قول الراجز:

حُوكتَ على نِيرَيْنِ إذ تحاك ∴ تختبط الشوكَ ولا تشاك[1] [2]

وإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين المبنى لما لم يسم فاعله إلى ضمائر الرفع المتحركة، وهى نون النسوة، وتاء الفاعل، و"نا" الفاعلين – جاز فيه أيضاً الأوجه الثلاثة السابقة، وهو مذهب سيبويه وبعض النحويين.

قال سيبويه (ت/١٨٠هـ): "فإذا قلت فُعِلْت، أو فُعِلْنَ، أو فُعِلنا. من هذه الأشياء ففيها لغات: أما من قال قد بيع، وزين، وهِيب وخيف، فإنه يقول: خِفنا وبِعنا، وخِفن وبِعن، وهِبت يدع الكسرة على حالها، ويحذف الياء؛ لأنه التقى ساكنان.

---

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز بلا نسبة فى المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى تحقيق أ/ محمد عبدالقادر عطا ص(٢٢٥) ط- دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٩م، وشرح الكافية الشافية (٦٠٥/٢)، والتذييل والتكميل (٢٧١/٦)، وأوضح المسالك (١٥٦/٢)، والتصريح (٢٩٥/١).

اللغة: حوكت الثياب: نسجت، النير: لحمة الثوب يقال: هذا ثوب ذو نيرين إذا كان محكماً انظر: الصحاح مادة "ن ي ر"، تختبط الشوك: تضربه بعنف:

والشاهد فيه قوله: "حوكت" حيث بنى الفعل المعتل العين بالواو للمفعول، وأخلص ضم فائه، فسلمت الواو من القلب لوقوعها ساكنة بعدما يناسبها، وذلك لغة بعض العرب.

(٢) انظر: الكتاب (٣٤٢/٤)، والمنصف (٢٢٤)، وشرح الكافية الشافية (٦٠٤/٢، ٦٠٥)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٣٣/٤، ١٣٤)، والتذييل والتكميل (٢٦٩/٦ – ٢٧١).

وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل، فإنه يقول: قد بُعْنا، وقد رُعْن، وقد زُدْتُ، وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليُعلِم أن الياء قد حذفت، فيضم، وأمال كما ضموا، وبعدها الياء؛ لأنه أبين لفُعل.

وأما الذين يقولون: بُوعَ، وقُول، وخُوفَ، وهُوب، فإنهم يقولون: بُعْنا، وخُفنا، وهُبْنا، وزُدنا لا يزيدون على الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا: رِعن، وبِعن على الكسر، والحذف"[1].

تلحظ من كلام سيبويه السابق أنه صرح بأن الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك فإنه يجوز فى فائه إخلاص الكسر، وإشمام الكسِر الضمَ، وإخلاص الضم، ولم ينص على منع أىٍّ من هذه الأوجه إذا أدى إلى التباس الفعل المبنى للمفعول بالفعل المبنى للفاعل، وذلك كالضم فى الواوى، العين، نحو: "عُقتُ" مبنياً للمفعول من: عاقنى علىٌّ، فإنه يلتبس بـ "عُقتُ عليا" مبنياً للفاعل، وككسر أول اليائى العين، نحو "بِعنا" مبنياً للمفعول، من: "باعنا العدوُّ" فإنه يلتبس بـ "بِعنا العدوَّ" مبنياً للفاعل.

وإنما لم يعبأ سيبويه بهذا الالتباس اللفظى بين فعل الفاعل، وفعل المفعول اكتفاء بالفارق التقديرى بينهما[2]، كما اكتفى به فى

---

(١) الكتاب (٤/ ٣٤٣).

(٢) فأصل "بِعنا" المبنى للمفعول: بُيِع نقلت كسرة الياء إلى الباء بعد تقدير سلب حركتها، فصارت: بِيْعَ، فلما أسند إلى ضمير الرفع المتحرك سكنت لام الفعل فحذفت عينه لالتقائها ساكنة مع اللام، وأصل: "بعنا" المبنى للفاعل: بَيَع ثم نقل من فَعَل إلى فَعِل، ثم قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع لام الفعل بعد إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك فصار التقدير: بَعْتُ، ثم نقلت الكسرة التى كانت على

التمييز بين اسمى الفاعل والمفعول فى نحو: "مختار"[(١)]، وبين فعل الفاعل، وفعل المفعول فى نحو: "تُضارّ"[(٢)(٣)].

ووافق ابن جنى (ت/ ٣٩٢هـ) سيبويه، فقال: "قال أبو عثمان": ومنهم من يدع الكسرة، ولا يبالى الالتباس قال أبو الفتح: أهل هذه اللغة جروا على ضرب من القياس، ولم يلتفتوا إلى الالتباس، وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب؛ لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاص الكسرة، وذلك "بِيع"، و "خِيف"، ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير، فالتقى ساكنان العين واللام، فحذفت العين، وبقيت الكسرة فى الفاء بحالها، ولم يعبئوا بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله، أو يتأخر بعده، ومما تدل عليه الحال.

ألا ترى أنك تقول فى تحقير: "عمِرو: عُميرٌ، وكذلك تقول فى تحقير عُمر، وكلاهما مصروف فى التحقير..."[(٤)].

العين قبل قلبها ألفاً إلى الفاء فصار: بِعت انظر: الخصائص (٣٤٣/٢، ٣٤٤).

(١) مختار: يحتمل أن يكون اسم فاعل على تقدير أن الأصل: مختَيِر، بكسر الياء، وأن يكون اسم مفعول على تقدير أن الاصل: مختَيَر، بفتح الياء، ثم أعلوا الياء فى الموضعين بقلبها ألفاً اكتفاء بالفرق التقديرى انظر: التصريح (٢٩٥/١)، وحاشية الصبان ٦٤/٢.

(٢) تضار: يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل، وأن يكون مبنياً للمفعول، ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة انظر: التصريح (٢٩٥/١)، وحاشية الصبان (٦٤/٢).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٢٧٣/٦)، وأوضح المسالك (١٥٧/٢).

(٤) المنصف شرح تصريف المازنى (٢٢٧، ٢٢٨).

وكذلك وافق المهاباذى مذهب سيبويه فى هذه المسألة، واحتج له بما نقله عنه أبو حيان – وذلك، حيث يقول: "وفى شرح المهاباذى : لم يُخف الالتباس فى خِفتُ إذا كان مبنياً للمفعول، ... لأن الفرق بينهما حاصل تقديراً، وإن لم يكن فرق بينهما – يعنى لفظاً، ومن ذلك ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: (غثنا ما شئنا)[١]، وهو فُعِلنا"؛ لأنه يقال: "غيث القوم، فإذا رددته إلى نفسك قلت: غثتُ"[٢] وقد جعل المغاربة الوجه الملبس مرجوحا، وغيره راجحاً.

قال أبوحيان: "انتهى ما نقلوه عن العرب، ولم يشترطوا فى الإخلاص ألا يُلبس، ولا تعين إشمام الكسرة ضما إذا ألبس، بل ذكروا فى نحو: قِدت الكسر، وفى نحو بُعت الضم على سبيل الاختيار، ثم جواز الإشمام، ثم جواز الضم فى نحو: قُدتُ مبنياً للمفعول كالبناء للفاعل"[٣].

وذهب ابن مالك (ت/ ٦٧٢هـ) فى هذه المسألة مذهباً ثالثاً، وذلك قوله: "وقد يعرض بالكسرة، أو الضمة التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب حينئذ إخلاص الضمة، نحو: (خُفْتُ) مقصوداً به: خُشيتُ، والإشمام، وإخلاص الكسرة فى (طُلْتُ) مقصوداً به: (غُلِبْتُ فى المطاولة)"[٤].

---

(١) انظر: مجالس ثعلب (٢٨٨/١) شرح وتحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون ط- الثالثة – دار المعارف – مصر.
(٢) التذييل والتكميل (٦/ ٢٧٣).
(٣) التذييل والتكميل (٢٧٣/٦)، وانظر مذهب المغاربة أيضاً فى: أوضح المسالك (١٥٧/٢)، وشرح ابن عقيل (١١٨/٢)، والتصريح (٢٩٥/١).
(٤) شرح الكافية الشافية (٦٠٦/٢).

وقد أيد العلامة الرضى (ت/ ٦٨٦هـ) مذهبَ ابن مالك[١]، بينما ردّ أبوحيان، وتلميذه المرادى (ت/ ٧٤٩هـ) مذهب ابن مالك، ونصرا مذهب سيبويه.

قال أبوحيان بعد نقله كلام سيبويه فى المسألة: "وهذا هو الصحيح المنقول عن العرب"[٢].

وقال المرادى: "وما ذكره – يعنى ابن مالك – من اجتناب الشكل الملبس لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً، ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: (غِثنا ما شئنا) وهو فُعِلنا؛ لأنه يقال: غِيث القومُ"[٣].

وأقول: الذى تطمئن إليه النفس فى هذه المسألة مذهب سيبويه، الذى أيده ابنّ جني، والمهاباذى وغيرهما؛ لقوة حجتهم حيث احتجوا بالمسموع عن العرب الفصحاء.

---

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٣٥/٤).
(٢) التذييل والتكميل (٢٧٤/٦).
(٣) شرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/ فخرالدين قباوة (٢٧٧/١، ٢٧٨) ط- دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر – بيروت – الأولى سنة ١٤٢٨هـ= سنة ٢٠٠٧م.

المسألة الثالثة
جواز الإشمام فى أول الفعل الثلاثى المضعف المبنى للمفعول

الفعل الثلاثى المضعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مثل: "رد" "وشد" وإذا قُصد بناؤه لما لم يُسم فاعله فقد اختلف النحاة فى جواز الإشمام(١) فى أوله.

فذهب إمام النحاة سيبويه، ووافقه الأخفش، وابن جنى إلى أنه يجوز فى فاء الثلاثى المضعف عند بنائه للمفعول ثلاثة أوجه هى: إخلاص الضم، وإخلاص الكسر، والإشمام.

قال سيبويه: "وقالوا: ژ ٹ ٹ ٹ ڤ(٢)،ژ ٹ ڤ(٣)، واعلم أن لغة للعرب مطردة يجرى فيها فُعِل من رددتُ مَجرى فُعِل من قُلتُ، وذلك قولهم: قد رِدّ، وهِدّ... لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء، كما فُعل فى جئتُ، وبعتُ، ولم يفعلوا ذلك فى فَعِل نحو: عَضّ، وصَبّ كراهية الالتباس، كما كره الالتباس فى فَعِل، وفُعِل من باب بِعتُ، وقد قال قوم: رُدّ فأمالو الفاء ليُعلِموا أن بعد الراء كسرة قد ذهبت، كما قالوا للمرأة: اغزِى، فأشموا الزاى؛ ليُعلِموا أن هذه الزاى أصلها الضم، وكذلك لم تدعى... واعلم أن رُدّ هو الأجود الأكثر لا يغير الإدغام المتحرك، كما لا يغيره فى فَعُل، وفَعِل، ونحوهما"(٤).

---

(١)الإشمام هو الإتيان على فاء الكلمة بحركة بين الضم، والكسر، وقد يسمى روماً انظر:شرح جمل الزجاجى لابن خروف(٥٢١/١)،وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٣٤/٤)، وشرح الأشمونى (٦٢/٢).

(٢) من الآية (٣) من سورة الانشقاق.

(٣) من الآية(٢) من سورة الانشقاق،ونصها: (وأذنت لربها وحقت).

(٤) الكتاب (٤٢٢/٤، ٤٢٣).

وقال الأخفش (ت/ ٢١٥هـ): "لغة لبعض العرب أن يقولوا: رِدّ، فيكسرون الراء، ويجعلون عليها حركة الدال التى فى موضع العين، وبعضهم لا يكسر الراء، ولكنه يشيمها الكسر، كما يروم فى (قيل) الضم، وقال الفرزدق:

وما حِل من جهل حُبَي حلمائنا ... ولا قائلُ المعروفِ فينا يعنف[١]

سمعناه ممن ينشده من العرب هكذا"[٢].

وقال ابن جنى (ت/ ٣٩٢هـ): "وقد أجروا المدغم مُجرى المعتل فى هذا الباب لموافقته إيّاه فى سكون العين، قال الله تعالى: ژ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ژ[٣]، و(رِدّت إلينا)[٤] و (رُدّت إلينا)[٥]، وقال لى أبو على: إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حل من جهل حُبى حلمائنا ... ولا قائل المعروف فينا يعنف

---

(١) هذا بيت من الطويل فى ديوان الفرزدق (٢٩/٢) ط- دار صادر – بيروت، والكتاب (٤/ ١١٨)، والمحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى تحقيق أ/على النجدى ناصف،(٣٤٦/١)ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة سنة ١٤٢٠هـ = سنة ١٩٩٩، ولسان العرب مادة: "ح ل ل". اللغة: الحبى: بضم الحاء وكسرها جمع: حبوة بالضم والكسر أيضاً: وهو الثوب الذى يُحتبى به، وهو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما مع ظهره، ويشده عليها انظر: الصحاح: مادة "ح ب و"، الجهل: نقيض الحلم.

(٢) معانى القرآن للأخفش (٤٤/١) تحقيق د/ هدى محمود قراعة ط- مكتبة الخانجى – القاهرة – الأولى سنة١٤١١هـ=سنة١٩٩٠م.

(٣) من الآية (٦٥) من سورة يوسف.

(٤) من الآية (٦٥) من سورة يوسف، وهذه قراءة علقمة، ويحيى بن وثاب، والأعمش انظر: مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص (٦٨) ط/ مكتبة المتنبى – القاهرة، والمحتسب (٣٤٥/١)، والبحر المحيط (٢٩٦/٦).

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(حُلّ)، و(حِلّ)، و(حِ ُلّ)، فمن قال: (حُلّ)، فضم الحاء، فهو فى الكثرة بمنزلة من قال: (قِيل)، فكسر، ومن كسر الحاء فقال: (حِلّ) فهو بمنزلة من أخلص الضمة، فقال: بُوع، وقُول، ومن أشم فقال: حُ ِلّ فهو بمنزلة من أشم أيضاً، فقال: قِ ُيل"(١)، ونسبت لغة الكسر إلى بنى ضبة، وبعض بنى تميم(٢).

وممن نص على جواز الإشمام فى فاء الفعل الثلاثى المضعف إذا بنى للمفعول المهاباذى.

قال أبوحيان: "وقال المهاباذى: من أشم فى :قيل، وبيع أَشمّ فى: رُدّ، فعلى هذا يكون فى (رُدّ) وجوه قِيل، وبيع: إخلاص الضم، والإشمام وإخلاص الكسر"(٣).

وقال ابن عقيل (ت/ ٧٦٩هـ): "قال المهاباذى : من أشم فى قيل، وبيع أشم فى (رُدّ)"(٤).

وذكر بعض النحويين أنه يجوز فى الفعل الثلاثى المضعف المبنى للمجهول وجهان: إخلاص الضم، وإخلاص الكسر، ولم يتعرض لذكر الإشمام، من هؤلاء ابن السراج (ت/ ٣١٦هـ)، وذلك حيث يقول: "وسُرّ نظير قيل فى أصلها ألا ترى أن بعضهم يقول: قُول، وبُوع، كما أن منهم من يقول: رِدّ"(٥).

---

(١) المنصف (٢٢٤).
(٢) انظر: المحتسب (٣٤٦/١)، وارتشاف الضرب (١٣٤٤/٣).
(٣) التذييل والتكميل (٢٧٥/٦).
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٠٤)، وانظر مذهب المهاباذى أيضاً فى أوضح المسالك (١٥٨/٢)، والهمع (٢٧٧/٣).
(٥) الأصول (٤٠٥/٣، ٤٠٦)، وممن ذهب إلى ذلك أيضاً المبرد، والزجاج، وأبو جعفر النحاس انظر: المقتضب (٣١٨/١)، وإعراب القرآن للنحاس (١٤٧/٢، ١٤٨)، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج

هذا ونسب الأشمونى (ت/ ٩٢٩هـ) إلى بعض النحويين أنه لا يجيز فى مضعف الثلاثى المبنى للمجهول شيئاً من الأوجه المتقدمة سوى إخلاص الضم[١]، وجعله أبوحيان، وغيره مذهب الجمهور[٢].

وأقول: الحق أن الفعل المضعف الثلاثى إذا بُنى للمفعول جاز ضم فائه، وهو الأفصح، ويجوز فيها أيضاً إخلاص الكسر، والإشمام، كما نص عليه سيبويه، والمهاباذى، وغيرهما؛ لوروده فى فصيح الكلام.

تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبى (١١٨/٣) ط- دار الحديث – الثانية سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

(١) انظر: شرح الأشمونى (٦٤/٢).

(٢) انظر: الارتشاف (١٣٤٤/٣)، وأوضح المسالك (١٥٨/٢)، والمساعد (٤٠٤/١)، والهمع (٢٧٧/٣).

المبحث الثالث
الاستثناء

وفيه مسألة:

الاستثناء من الجمل المتعاطفة.

المبحث الثالث
الاستثناء من الجمل المتعاطفة

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عُطف بعضها على بعض واختلف العامل فيها، وكان المعمول من حيث المعنى واحداً ، نحو "ما ضرب أحد، وما قتل إلا خالدٌ"، فقد اختلف النحويون فيما يعود إليه الاستثناء هل يجوز أن يعود إلى جميع الجمل المتعاطفة المتقدمة على المستثنى،أو يتعين عوده إلى الجملة الأخيرة التى يليها الاستثناء؟

ذهب المهاباذى إلى الثانى،وقال إذا استثنيت من جمل مختلفة لم يكن المستثنى إلا من الجملة التى تليه،نحو قوله تعالى: ژ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ژ[1].

فـ(الذين تابوا) مستثنى من (الفاسقون) لا غيرُ، ولا يجوز أن يكون أيضاً مستثنى من الضمير المجرور فى (لهم)، والضمير المنصوب فى (فاجلدوهم) بالرغم من اتفاق الجميع فى المعنى؛ حيث تعود جميعاً إلى معنى (القاذفين)، وإن اختلف العامل فى كل منها؛ فإن العامل فى الأخير (الفاسقون) الابتداء مع المبتدأ[2]، وفى الضمير المجرور "هم" اللام، وفى الضمير المنصوب الفعل.

---

(١) الآيتان (٤، ٥) من سورة النور.

(٢) انظر مذاهب النحاة فى العامل فى خبر المبتدأ فى: الكتاب (٤٠٦/١)، (٧٨/٢)، والإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى (٤٤/١، ٤٥) تحقيق الشيخ/ محمد محىالدين عبدالحميد ط- المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤١٨هـ = سنة ١٩٩٧م وأسرار العربية ص (٦٠)، واللباب فى علل البناء والإعراب (١٢٨/١)، وشرح ابن يعيش (٨٥/١)، والتصريح (١٥٨/١، ١٥٩)، والهمع (٣١١/١).

قال أبوحيان:"... رجل يعرف بالمهاباذى قال فى شرح اللمع من تصنيفه: إذا استثنيت من جمل مختلفة لم يكن المستثنى إلا من الجملة التى تليه، نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا)[1]، فـ (الذين تابوا) مستثنى من (الفاسقين) لا غيرُ[2].

واحتج المهاباذى لمذهبه بأنه لو جاز عود الاستثناء إلى جميع الجمل المتعاطفة المتقدمة على المستثنى لأدى ذلك إلى اجتماع العوامل فى هذه الجمل- وهى مختلفة- على معمول واحد هو المستثنى، وذلك بناء على أن العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه وهو ما يختاره المهاباذى[3] كما يفهم من كلامه الذى نقله أبو حيان عنه ، وذلك حيث يقول: "وحَمْلُه على أنه مستثنى من جميع الكلام خطأ ظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك، ولأنك لو حملته على أنه مستثنى من جميع ما قبله لصار تقدير الكلام: فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا، ولا

---

(١) الآيتان (٤، ٥) من سورة النور.
(٢) التذييل والتكميل (٢٦٣/٨، ٢٦٤).
(٣) والمهاباذى فى ذلك موافق لمذهب سيبويه وقيل: إن مذهب سيبويه أن المستثنى انتصب عن تمام الجملة التى قبله، انظر الكتاب (٣١٠/٢، ٣٣٠، ٣٣١)، والتذييل والتكميل (١٨٢/٨، ١٨٣، ١٩١)، والمساعد (٥٧٤/١)، وذهب بعض الكوفيين، ووافقهم ابن مالك إلى أن المستثنى منصوب بـ"إلا"، وذهب المبرد إلى أنه منصوب بـ "أستثنى" مضمراً، وقيل غير ذلك انظر: المقتضب (٣٩٠/٤، ٣٩١) الخصائص (٢٧٦/٢)، والإنصاف (٢٦٠/١) وأسرار العربية صـ (١٦)، وشرح الجمل لابن خروف (٩٥٨/٢) وشرح التسهيل (٢٧١/٢).

تقبلوا لهم شهادة أبدا إلا الذين تابوا، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا انتهى كلامه"[١].

والمهاباذى فيما ذهب إليه موافق لأصحاب أبحنيفة – رحمه الله تعالى[٢].

وذهب ابن مالك إلى جواز عود الاستثناء إلى جميع الجمل المتعاطفة المتقدمة على المستثنى، ما دام المستثنى منه فيها يرجع إلى شئ واحد فى المعنى، وإن اختلف العامل فى المستثنى منه فى كل منها.

قال ابن مالك: "ويُعلَّق الاستثناء أيضاً بالجميع إن كان قبله جملتان، أو أكثر، والعامل غير واحد، والمعمول واحد فى المعنى، نحو قوله تعالى:ژ ڑ ڑ ک ک[٣]**إلى:**ژ ڈ ڈ ژ"[٤][٥].

---

(١) التذييل والتكميل (٢٦٣/٨، ٢٦٤)، وانظر مذهب المهاباذى أيضاً فى: تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوى دراسة وتحقيق صـ٥٤٦. رسالة ماجستير إعداد أ/ عبد الرازق عبدالرحمن السعدى مصورة كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر سنة ١٣٩٩هـ = سنة ١٩٧٩م ، وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهرى دراسة شاملة للجزء الأول مع تحقيقه ص (٦٥٢) رسالة دكتوراه. إعداد د/ خيرى عبدالراضى عبداللطيف – مصورة المكتبة المركزية – جامعة الأزهر، وهمع الهوامع (١٩٧/٢).

(٢) انظر: الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى (١٣١/٢) ط- محمد على صبيح – القاهرة سنة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٨م.

(٣) من الآية (٤) من سورة النور.

(٤) من الآية (٥) من سورة النور.

(٥) شرح التسهيل (٢٩٤/٢، ٢٩٥).

وقد بنى ابن مالك مذهبه فى هذه المسألة على أن العامل فى المستثنى عنده إنما هو "إلا" نفسها[١] وليست العوامل المختلفة المسلطة على المستثنى منهم.

وقال أيضاً: "اتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع فى نحو: لا تصحب زيدا، ولا تزره، ولا تكلمه إنْ ظلمنى، واختلف فى الاستثناء فى نحو: لا تصحب زيداً ولا تزره، ولا تكلمه إلا تائباً من الظلم، فمذهب مالك والشافعى[٢] تساوى الاستثناء والشرط فى التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سد كل منهما مسد الآخر فى نحو: اقتل الكافر إنْ لم يسلم. واقتله إلا أن يسلم"[٣].

وقد قال أبوحيان: "وهذه المسألة قلّما تعرض لها النحويون، ولم أر أحداً تكلم فيها فيما وقفت عليه غير هذا المصنف – يعنى ابن مالك، وغير رجل يعرف بالمهاباذى"[٤].

ثم رجح أبوحيان مذهب المهاباذى فقال : " والذى نختاره هو أن الجملة الأخيرة هى المستثنى منها ، وأما تسوية المصنف الاستثناء بالشرط، فليس بسديد؛ لأن الشرط ليس معمولاً لشئ قبله، بخلاف المستثنى، فإنه معمول لما قبله، وإن كانوا قد اختلفوا فى العامل، وإذا كان كذلك ظهر الفرق بين الاستثناء والشرط فلا يلحق به"[٥].

واختار الرضى (ت/ ٦٨٦هـ) مذهب ابن مالك فى المسألة، لكنْ ليس بناءً على أن العامل فى المستثنى هو "إلا" ، وإنما بناء على

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٧١، ٢٧٧).
(٢) انظر: الإحكام فى أصول الأحكام (٢/١٣١، ١٤١).
(٣) شرح التسهيل (٢/٢٩٥).
(٤) التذييل والتكميل (٨/٢٦٣).
(٥) التذييل والتكميل (٨/٢٦٤).

أن الجملة السابقة على "إلا" هى بكمالها العاملة فى المستثنى، أو ما فيها من معنى الفعل، على سبيل التنازع.

قال الرضى: "إذا اجتمع شيئان فصاعداً يصلحان لأن يستثنى منهما، فإما أن يتغايرا معنى أولا فإن تغايرا، وأمكن اشتراكهما فى ذلك الاستثناء بلا بُعد اشتركا فيه... وإن لم يتغايرا معنى اشتركا فيه، وإن اختلف العاملان فيهما..."(١).

وقال: "الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو إذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع، كقوله تعالى: ژ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ژ الآية فما يقتضيه مذهب محققى البصرة، وهو أن الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمل "عشرون" فى "الدرهم"، أو أن العامل معنى الفعل فيها: أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه، فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد، ولو كان العامل جميعُها لزم حصول أثر واحد من مؤثرين مستقلين، أو أكثر، وهذا مما لا يجيزونه حملاً للعوامل على المؤثرات الحقيقية"(٢).

ورجح ابن عقيل (ت/ ٧٦٩هـ) أيضاً مذهب ابن مالك، وذكر نحواً مما قاله الرضى(٣).

أما السمين الحلبى (ت ٧٥٦هـ) فقد أورد المذهبين، ولم يرجح بينهما(٤).

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٤٦/٢، ١٤٧).
(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى (١٥١/٢).
(٣) انظر: المساعد (٥٧٤/١).
(٤) انظر: الدر المصون (٨/ ٣٨٢، ٣٨٣).

وأرى: أن الأولى رجحان مذهب ابن مالك، على النحو الذى ذكره الرضى، وتابعه عليه ابن عقيل؛ فهو توجيه سديد يجيز المسألة دون تقيد بمذهب ابن مالك فى ناصب المستثنى.

المبحث الرابع

حروف العطف

وفيه مسألة:

زيادة ثم.

المبحث الرابع
حروف العطف
زيادة (ثُمّ)

"ثُمّ" أحد حروف العطف، وهى تقتضى الترتيب، والتراخى، فتفيد أن المعطوف بعد المعطوف عليه بمهلة، ولذلك قال سيبويه فى نحو: "مررت بَرجل ثم بامرأة" إن المرور هـهنا مروران؛ لأجل تراخى أحد المرورين عن الآخر(١).

وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن "ثم" قد تقع زائدة، فلا تكون عاطفة، ويتخلف عنها حينئذٍ ما كانت تدل عليه من الترتيب والتراخى، واستدلوا بقول زهير

أرانى إذا ما بت بت على هوى ∴ فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا(٢)

---

(١) انظر الكتاب (٤٣٨/١)، شرح ابن يعيش (٩٤/٨).

(٢) البيت من الطويل، لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه صـ٦٠٦. وأمالى ابن الشجرى (٩٠/٣)، وشرح ابن يعيش (٩٦/٨)، والتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص (١٩٤) تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقى ط – عالم الكتب، وشرح الأشمونى (٩٥/٣)، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية (١٢٥٨/٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤٩/٤، ٥٠)، والمساعد (٤٥١/٢) والهمع (١٦٤/٣). اللغة: بت على هوى: أى: بت على أمر أريده، فإذا أصبحت جاء أمر غير ما بت عليه من موت وغيره يريد: أن حاجتى لا تنقضى.

والشاهد فيه قوله: "فثم" استشهد به على زيادة "ثم" حيث اجتمعت الفاء وثم، وهما من حروف العطف فلابد من زيادة أحدهما حتى لا يدخل حرف العطف على حرف عطف، فقيل: الفاء هى الزائدة؛ لأنه عهد زيادتها، وقيل: بل الزائد "ثم" لتصدر الفاء، ويروى: و"أنِّى"، و "فثَمّ" فى موضع "فثُمّ"، وعليهما فلا شاهد.

قال ابنُ بَرهان (ت/ ٤٥٦هـ): "قال أبو الحسن: وقد زادوا (ثم)، وأنشد بيت زهير:

آرانى إذا ما بت بت على ∴ ثم إذا أصبحت أصبحت غاديا هوى

وعليه تأول (ثم تاب عليهم)[١]، وهذا قول الكوفيين"[٢].

فالأخفش والكوفيون استدلوا لمذهبهم ببيت زهير، والآية الكريمة، وسبق بيان الشاهد فى البيت. أما وجه استشهادهم بالآية فقد جعلوا (ثم) زائدة فى (تابوا) الواقع جواباً لـ "إذا" الشرطية فى قوله تعالى: ژ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ژ[٣].

وقد وافق المهاباذى الأخفش، والكوفيين، فيما ذهبوا إليه من القول بزيادة (ثم).

قال أبوحيان: "وحكى المهاباذى أن (ثم) قد تكون زائدة، على مذهب أبىالحسن، "والكوفيين"[٤].

---

(١) من الآية (١١٨) من سورة التوبة.

(٢) شرح اللمع لابن برهان (٢٤٤/١)، وانظر مذهب الأخفش والكوفيين أيضاً فى شرح ابن يعيش (٩٦/٨)، وشرح الكافية الشافية ، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١٢٥٨/٣) تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد (١٣٥/١)ط – المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م، والمساعد (٤٥١/٢)، وشرح الأشمونى (٩٥/٣).

(٣) من الآية (١١٨) من سورة التوبة، وانظر المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشمنى (١/ ٢٤٢) ط – المكتبة البهية – مصر.

(٤) ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٨٩)، وانظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى (١٧٢/٢) ط- دار المعرفة.

ومنع ابنُ جنى (ت/ ٣٩٢ هـ) وغيره من النحويين وقوع (ثم) زائدة، ومِنْ ثَم قال ابن جنى إن "الفاء" هى الزائدة فى بيت زهير؛ لأن الفاء قد عهد زيادتها بخلاف "ثم"[١].

وقال ابن مالك: "ومن زيادة الفاء قول زهير:

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ∴ فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وزعم الأخفش أن الزائد فى هذا البيت (ثم)، لا (الفاء)، والفاء أولى بالزيادة؛ لأن زيادتها قد كثرت، وزيادة (ثم) لم تكثر، ولأن زيادة حرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف"[٢].

وذكر أبوحيان أن "ثم" لم تثبت زيادتها فى كلام العرب، ولذلك خرج الآية[٣] التى استدل بها لمذهب الكوفيين على وجه آخر فقال: "و(إذا) إن كانت شرطية فجوابها محذوف تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: (ثم تاب عليهم) نظير قوله: (ثم تاب عليهم)[٤] بعد قوله: (لقد تاب الله على النبى...) الآية، ودعوى أن (ثم) زائدة، وجواب (إذا) ما بعد (ثم) بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثم)، ومن زعم أن (إذا) بعد (حتى) قد تجرد من الشرط، وتبقى لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب، بل تكون غاية للفعل الذى قبلها، وهو قوله: (خُلِّفوا)

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جنى (٢٦٤/١) تحقيق د/ حسن هنداوى ط- دار القلم – دمشق سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

(٢) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٥٤)، وانظر: شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى (٣٦/٣) تحقيق أ/ عبدالعزيز رباح وآخر ط – دار المأمون للتراث – دمشق – الأولى سنة ١٣٩٤هـ=سنة ١٩٧٤م.

(٣) هى قوله تعالى: (ثم تاب عليهم) التوبة/ ١١٨.

(٤) من الآية (١١٧) من سورة التوبة ونصها: (لقد تاب الله على النبى والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه فى ساعة العسرة من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم...).

أى: خلفوا إلى هذا الوقت، ثم تاب عليهم ليتوبوا، ثم رجع عليهم بالقبول والرحمة كرة أخرى ليستقيموا على توبتهم وينيبوا، أو ليتوبوا أيضاً فيما يستقبل إن فرطت منهم خطيئة علماً منهم أن الله تواب على من تاب، ولو عاد فى اليوم مائة مرة"[١].

وقال الدمامينى (ت/ ٨٣٨هـ) فى تخريج ما استدل به الكوفيون على زيادة (ثم): "(وخرجت الآية على تقدير الجواب)، وما بعد (ثم) معطوف عليه، والتقدير: حتى إذا ضاقت عيهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه لجأوا إلى الله، وتابوا، ثم تاب عليهم أى: قبل توبتهم، (والبيت[٢] على زيادة الفاء)؛ لأنها قد عهدت زيادتها فى بعض المواضع بيقين، ولم تعهد زيادة (ثم) بيقين، فإذا دار الأمر فى محل بين زيادة هذه، وتلك حمل على ما عهد له نظير دون ما لم يعهد له نظير"[٣].

وأقول: الأولى عدم القول بزيادة "ثم"؛ حيث لم تعهد زيادتها بيقين، ولم يثبت ذلك فى لسان العرب، وما استدل به على زيادتها خرجه العلماء على وجوه مستقيمة صحيحة.

---

(١) البحر المحيط (٥/٥٢٠)

(٢) وهو قول زهير: أرانى إذا مابت.....البيت.

(٣)تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب للدمامينى بها مش كتاب المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام (١/٢٤٢) ط- المطبعة البهية بمصر – بتصرف يسير، وممن رد أيضاً مذهب الكوفيين الأشمونى انظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان (٣/٩٥، ٩٦).

الفصل الثانى

آراء المهاباذى الصرفية

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: النسب .

المبحث الثانى: أمثلة جمع التكسير .

المبحث الثالث: الإعلال بالحذف .

المبحث الرابع: الإمالة.

المبحث الأول

النسب

وفيه مسألة:

النسب إلى "فُعيل" و "فَعِيل" صحيحى اللام.

المبحث الأول
النسب
النسب إلى "فُعيل" و"فَعِيل" صحيحى اللام

اختلف فى النسب إلى ما كان على "فُعيل" بضم الأول وفتح الثانى – أو "فَعيل" بفتح الأول وكسر الثانى – صحيحى اللام، على ثلاثة مذاهب:

الأول: **مذهب سيبويه والجمهور أن قياس النسب إلى فُعيل، وفَعيل صحيحى اللام بقاء الياء فيهما عند النسب، فقياس النسب إلى سعيد: سعيدىّ، وإلى قُريش: قريشىّ، بإثبات الياء، أما قولهم فى النسب إلى قريش: قرشى، بحذف الياء فشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه.**

قال سيبويه: "فمن المعدول الذى هو على غير قياس قولهم فى هُذَيْل: هُذلىّ، وفى فُقيم كنانة: فُقَمىّ، وفى مُليح خزاعة: مُلَحىّ، وفى ثقيف: ثَقفىّ"(١).

وقال: "وقالوا فى القفا: قفِىّ، وفى طُهَيَّة: طُهْوِىٌّ، وقال بعضهم: طُهَوِىّ، على القياس، كما قال الشاعر:

بكلِّ قريشىّ إذا ما لقيته ∴ سريعٍ إلى داعى الندى والتكرم"(٢)(٣)

---

(١) الكتاب (٣/٣٣٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى كتاب الجمل فى النحو للزجاجى ص (٢٥٣) تحقيق د/ على توفيق الحمد ط – مؤسسة الرسالة سنة١٩٩٦م، والإنصاف (١/٣٥٠)، وشرح جمل الزجاجى لابن خروف (٢/ ١٠٣٧)، وشرح ابن يعيش (٦/١١).

والشاهد فيه قوله: "قريشىّ"، حيث أجراه فى النسب على أصله، ووفّاه حروفه، ولم يحذف يائه، وهو القياس؛ لأن الياء لا يطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث، نحو: جُهينة، ومُزينة، ويقال فى النسب إليهما: جهنىّ، ومزنىّ.

(٣) الكتاب (٣/٣٣٧).

وقال أبوعلى الفارسى (ت/ ٣٧٧هـ): "والتغيير اللاحق للاسم فى النسب على ضربين: تغيير غير مطرد فى النظائر، ولا مستمر، وتغيير مستمر مطرد، فما كان غير مطرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه، وما كان مستمراً قيس عليه، فما لم يستمر فى القياس قولهم فى النسب إلى العالية: عُلوىّ، وإلى البادية: بَدَوى، وإلى هذيل: هذلىّ، وإلى ثقيف: ثقفىّ"(١).

وجاء فى الإنصاف: "... فصار هذا بمنزلة حذف الياء فى النسب من باب فُعيلة، وفَعيلة، كقولهم فى النسب إلى جُهينة: جُهنىّ، وإلى ربيعة: رَبعىّ، وإثباتها فى باب فُعيل، وفَعيل، كقولهم فى النسب إلى قشير: قشيرىّ، وإلى جرير: جريرىّ، فإن الياء إنما حذفت من باب فُعيلة، وفَعيلة دون باب فُعيل، وفَعيل؛ لأن النسب أثر فيه، وغيّره بحذف تاء التأنيث منه، والتغيير يؤنس بالتغيير، بخلاف باب فُعيل، وفَعيل، فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً فلم يُحذف منه الياء، فأما قولهم فى النسب إلى قريش: قرشىّ، وإلى هذيل: هذلىّ، وإلى ثقيف ثقفىّ، بحذف الياء فى إحدى اللغتين – فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه، واللغة الفصيحة إثبات الياء، وهى أن تقول: قريشىّ، وهُذيلىّ، وثَقيفىّ، وهو القياس"(٢).

---

(١) التكملة لأبى على الفارسى تحقيق د. حسن شاذلى فرْهود ص ٥٢ ط – شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض – الأولى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

(٢) الإنصاف (٣٥٠/١)، وانظر أيضاً مذهب الجمهور فى: الأصول فى النحو (٨١/٣)، والخصائص (١١٦/١)، وشرح اللمع لابن برهان (٦٢٤/٢، ٦٢٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٦٣/٢، ٤٦٧، ٤٦٨)، وشرح الكافية الشافية (١٩٤٤/٤، ١٩٤٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى (٢٩/٢) تحقيق الشيخ/ محمد محىالدين

المذهب الثانى: مذهب المبرد فقد قال يجوز عند النسب إلى فُعيل، وفَعيل صحيحى اللام إثبات الياء وحذفها؛ لأنه سُمِع فيهما حذف الياء كثيراً، فحذفها حينئذٍ قياسىّ مطرد.

قال المبرد (ت/٢٨٥هـ): "واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك، وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه، وذلك قولك فى النسب إلى سُليم: سُلمىّ، وإلى ثقيف: ثقفىّ، وإلى قريش: قرشىّ، وإثباتها كقولك فى نُمير :نميرىّ، وقشير: قشيرىّ"[(١)].

وقال ابن يعيش (ت/ ٦٤٣هـ): "وقالوا: ثقفىّ فى النسبة إلى "ثقيف" وهو أبو قبيلة من هوازن، وهو شاذ عند سيبويه، والقياس: ثقيفىّ، وهو لغة قوم من العرب بتهامة، وما يقرب منها، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً... وقالوا فى سُليم: سلمىّ، وفى خثيم: خثمىّ، والداعى إلى هذا الشذوذ طلب الخفة؛ لاجتماع الياء مع الكسرة، وياءى النسب"[(٢)].

وقد نسب إلى السيرافى (ت/ ٣٦٨ هـ) أنه يذهب فى هذه المسألة مذهب المبرد.

قال ابن برهان (ت/٤٥٦هـ):"قال أبوسعيد[(٣)](ثقفىّ) كالخارج عن الشذوذ؛ لكثرته فى لغة الحجازيين؛ لأنهم يقولون: هذلىّ، وقرشىَ،

عبدالحميد وآخرين ط – دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢ والمساعد (٣٦٧/٣)، والتصريح (٣٣١/٢).

(١) المقتضب (١٣٣/٣، ١٣٤).

(٢) شرح ابن يعيش (١١/١٠/٦).

(٣) أى: السيرافى.

وسلمىّ، وخثمىّ، وقرمىّ وجربىّ فى النسب إلى: خثيم، وقريم،وجريب أحياء من هذيل،وإنما حذفوا لاجتماع ثلاث ياءات"[١].

وإلى مذهب المبرد ذهب المهاباذى أيضاً فيما يظهر من كلامه.

قال أبوحيان: "قال المهاباذى": إن كانت الياء ثالثة، ولم يكن فى الاسم علامة تأنيث حذفت الياء، فقلت فى قريش: قرشىّ، وفى هذيل: هذلىّ"[٢] .

وقال السيوطى (ت/٩١١هـ): "إنْ كانت الياء ثالثة حذفت، نحو: قريش وقرشى، وهُذيل، وهذلىّ ،قاله المهاباذى" [٣].

المذهب الثالث: يجوز حذف الياء من "فُعيل" عند النسب إليه قياساً مطرداً دون ما كان على "فَعيل" فإنه لا يجوز حذف الياء منه، وإنما فُرِّق بينهما لكثرة ما ورد من الأول بالحذف، فى حين أنه لم يرد من الثانى بالحذف إلا ثقفىّ، ونسب هذا المذهب أيضاً إلى السيرافى[٤].

هذا وقد عقب أبو حيان على رأى المهاباذى بقوله: "وظاهر كلامه مخالف لمذهب سيبويه، ولمذهب المبرد"[٥] أى: والاحتكام إلى

---

(١) شرح اللمع لابن برهان (٦٢٤/٢، ٦٢٥)، وانظر مذهب السيرافى أيضاً فى الارتشاف (٦١٦/٢)، وشرح الألفية للمرادى (٢/ ٣٧٦)، وشرح الأشمونى (١٨٧/٤، ١٨٨).

(٢) ارتشاف الضرب (٦١٦/٢)، وانظر: تحقيق الجزء السابع من التذييل والتكميل لأبى حيان (٣٤٨) رسالة دكتوراه – إعداد/ د.على على حسن علوان ص مصورة المكتبة المركزية – جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

(٣) همع الهوامع (٣٦٢/٣).

(٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضى بحاشيته (٢٩/٢، ٣٠)، والهمع (٣٦٢/٣).

(٥) الارتشاف (٦١٦/٢).

ظاهر كلام المهاباذى يفيد أنه يقول بوجوب حذف الياء من "فُعيل" ، و"فَعيل" صحيحى اللام عند النسب إليهما، وهذا مخالف لمذهب سيبويه، ولمذهب المبرد فى المسألة، بل لم يقل بذلك أحد – فيما وقفت عليه – وإنما الخلاف بينهم قائم حول قياسية، أو شذوذ حذف الياء منهما، فجعل سيبويه والجمهور حذف الياء شاذاً، وعدّه المبرد قياسياً، وبعضهم جعله قياسياً فيما كان على "فُعيل" دون ما كان على "فَعيل"، فيتعين حينئذٍ حمل كلام المهاباذى على غير ظاهره، وبناء عليه يكون مذهبه فى هذه المسألة أنه يجيز حذف الياء من "فُعيل"، و"فَعيل" عند النسب إليهما قياساً مطرداً، وهو مذهب المبرد ومن وافقه.

المبحث الثانى

أمثلة جمع التكسير

وفيه مسألة:

الاستغناء بـ "فُعل" عن "أَفْعِلة".

المبحث الثانى
أمثلة جمع التكسير
الاستغناء بـ "فُعُل" عن "أَفْعِلة"

إذا كان الاسم مذكراً رباعياً ثالثه حرف مدّ، فإنه يطرد جمعه جمع قلة[1] على وزن "أَفْعِلة"، سواء أكان مفتوح الفاء، نحو: "طعام"، أم مكسورها، نحو: حمار، أم مضمومها، نحو: فؤاد، تقول فى جمع هذه الكلمات على "أفعلة": أطِعمة، وأحِمرة، وأفِئدة، وقد شذ من ذلك كلمات لم يستعمل لها العرب جمع قلة، واستغنوا عن ذلك بجمعها جمع كثرة على وزن "فُعُل"، نحو: كتاب، وجدار، قالوا فى جمعهما: كُتُب، وجُدُر، بوزن "فُعُل"، وهما جمعا قلة، وكثرة معاً؛ لأنه لم يستعمل لهما جمعاً قلة، فلم يقولوا: أكتبة، ولا أجدرة، وهذا ما عناه المهاباذى بقوله – فيما حكاه عنه المرادى وغيره كما تقدم – قال:"... وربما شذ شئ من هذا، فلم يستعملوا فيه (أفعلة)؛ قالوا: كتاب وكتب، ولم يقولوا: أكتِبة".

والاستغناء بجمع الكثرة "فُعُل" عن جمع القلة "أَفْعِلة" نص عليه النحويون، وذكروا أن التبادل يقع بين جمعى القلة، والكثرة، فتارة

---

(١) يقسم النحويون جموع التكسير قسمين، الأول: جموع قلة، والثانى جموع كثرة، فجموع القلة تدل على ثلاثة إلى عشرة، وجموع الكثرة تدل على ما فوق العشرة، فهما يختلفان مبدأ ونهاية، وقيل: جمع الكثرة يبدأ من ثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا فهما يتفقان مبدأ ويختلفان نهاية.

التبيان فى تصريف الأسماء تأليف أ/ أحمد حسن كحيل ص(١٤٠) – ط – الخامسة سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م. وانظر: شرح الكافية الشافية (١٨١٥/٤)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادى (٢٧٤/٢)، والمساعد (٣٩٣/٣).

يستغنى بجمع القلة عن جمع الكثرة، كقولهم فى "رِجْل": أَرْجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وتارة يستغنى بوضع مثال للكثرة عن مثال القلة، كما فى كتاب وكُتُب وغيرها.

قال سيبويه: "أما ما كان (فِعالاً)، فإنك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد كسّرته على (أفعِلة)، وذلك قولك: حمار وأحمرة، وخمار وأخمرة، وإزار وآزِرة، ومثال وأمثلة، وفراش وأفرشة، فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل)، وذلك حمار وحُمُر... وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد، كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة، وذلك قولهم: ثلاثة جدر، وثلاثة كتب"(١).

وقال المبرد(ت/ ٢٨٥هـ): "واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد، فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل، كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية أدنى العدد، ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير، وذلك نحو قولك: يد وأيدٍ، ورجل وأرجل، فهذا من أبنية أدنى العدد، ولم يكن له جمع غيره، فالكثير من العدد يلقب أيضاً بهذا... وأما ما يقع للكثير، ولا يجمع على أدنى العدد، فنحو قولك شسوع، فتقول: ثلاثة شسوع، فيشترك فيه الأقل والأكثر"(٢).

وقال ابن السراج (ت/ ٣١٦هـ): "الأسماء المكسرة فى هذا الباب ستة: فِعال، وفَعال، وفُعال، وفَعيل، وفعول، وفاعل، فالأول: فِعال جاء فى القليل على (أفعلة)، نحو: حمار وأحمرة، والكثير فُعُل، نحو: حُمُر،... وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدناه، وذلك قولهم: ثلاثة جدر، وثلاثة كتب"(٣).

---

(١) الكتاب (٦٠١/٣).
(٢) المقتضب (١٥٦/٢) بتصرف يسير.
(٣) الأصول فى النحو (٥/٣).

ووافق المهاباذى من سبقه من النحاة، فنص أيضاً على أنه يستغنى بجمع الكثرة "فُعِل" عن جمع القلة "أَفْعِلة".

قال المرادى (ت/ ٧٤٩هـ): "(أفعلة) يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدة ثالثة، نحو: طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، قال المهاباذى: وربما شَذّ شئ من هذا، فلم يستعملوا فيه (أفعلة)، قالوا: كتاب، وكتب، ولم يقولوا: أَكِتبة"(١).

وجاء فى شرح ألفية ابن مالك للمرادى (ت/ ٧٤٩هـ): "قد يُستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم: فى "رجل": "أَرْجُل"، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره: عنق وأعناق، وفؤاد، وأفئدة، وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة، كقولهم فى "صَفاة"(٢): صُفَىّ، ولم يجمعوه على مثال قلة، ونظيره: قلبٌ، وقلوب، ورجل ورجال"(٣).

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للمرادى (٢٧٩/٢)، وانظر قول المهاباذى أيضاً فى: التذييل والتكميل (٤٢٢/٧) "رسالة"، والتصريح (٣٠٣/٢).

(٢) صَفاة: حجر صلد ضخم لا ينبت.القاموس المحيط مادة:(ص ف و).

(٣) شرح الألفية (٢٧٦/٢).

المبحث الثالث

الإعلال بالحذف

وفيه مسألة:

من المحذوف اللام "سِم"٠

المبحث الثالث
الإعلال بالحذف
من المحذوف اللام "سِم"

اتفق النحويون على أن الهمزة فى "اسم" همزة وصل، وأنها عوض عما حذف منه، إلا أنهم اختلفوا فى تعيين المحذوف من "اسم"، فقال البصريون(١): المحذوف منه اللام، وهى واو؛ لأنه مشتق من "السمّو، فأصله: سِمْو، أو سُمْو، فحذفت الواو، وعوض منها همزة الوصل.

قال الزجاج (ت/ ٣١١هـ): "... سقطت الألف من (باسم الله) فى اللفظ، وكان الأصل: باسم الله؛ لأنها ألف وصل دخلت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم قلت: سُمَىّ،... ومعنى قولنا: اسم أنه مشتق من (السمّو)، والسمّو: الرفعة، والأصل فيه: سِمْو، بالواو، على وزن: حِمْل، وجمعه: أسماء: مثل: قنو وأقناء، وحنو وأحناء"(٢).

---

(١)انظر مذهب البصريين فى: الكتاب (٣/٣٦١، ٣٦٢)، والمنصف ص (٨٤)، والصحاح مادة: (س م ا) وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٨٠، وأسرار العربية ص ٢٦، واللباب للعكبرى (١/٤٦)، وشرح ابن يعيش (١/٢٣، ٢٤)، واللسان مادة: "س م و" ، والتحقيق أن ما نسب إلى البصريين هنا هو أيضاً قول رؤساء الكوفيين، مثل الكسائى والفراء انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٣٢ حاشية (٣).

(٢) معانى القرآن وإعرابه (١/٣٩، ٤٠).

وقال ابن الشجرى (ت/ ٥٤٢هـ): "فمن الضرب الأول: الاسم، فالمحذوف منه عند البصريين لامه، وهى واو، واشتقاقه عندهم من(السموّ)؛ لأن المسمى يرتفع ذكره باسمه، فيعرف به"(١).

وقال: "ومثال (اسم) فى أصل وضعه: سِمْو: فِعْل مكسور الأول، ساكن الثانى، مثل: جذع، أو: سُمْو فُعْل، مثل: قُفل، فى لغة من قال: سُمٌ، فضم السين... ومن قال "اسم" فإنه حذف لامه، وأسكن فاءه، واجتلب له همزة الوصل عوضاً من المحذوف"(٢).

وذهب بعض النحويين إلى أن المحذوف من "اسم" اللام، وهى ياء، وليست واواً؛ لأنه مأخوذ – عندهم – من: سَمى يَسمى سُمْياً(٣).

ويشهد لصحة هذا المذهب ورود "سُمىْ" فى فصيح الكلام، قال أبو صخر:

فسُمْي فأعناء الرجيع فسابس ∴ إلى عنق المضياع من ذلك السهد(٤)

وكذلك حكى الجوهرى (ت/ ٣٩٨هـ) فى "سما" لغتين: إحداهما بالواو، والأخرى بالياء، وذلك قوله: "السمو: الارتفاع والعلو، تقول منه: سموت، وسميت، مثل: علوت، وعليت، وسلوت، وسليت، عن ثعلب"(٥).

---

(١) أمالى ابن الشجرى (٢٨٠/٢).
(٢) أمالى ابن الشجرى (٢٨١/٢).
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكى (٦/١) تحقيق أ/ ياسين السواس ط- دار المأمون للتراث – الثانية – دمشق.
(٤) هذا البيت من الطويل لأبى صخر الهذلى فى معجم ما استعجم للبكرى (٦٧٩/٢) تحقيق أ/ مصطفى السقا ط- عالم الكتب – بيروت سنة ١٤٠٣هـ، ويروى"بسابس"فى موضع: "فسابس"، وما ذكر فى البيت أسماء لأماكن متجاورة.
(٥) الصحاح مادة: (س م ا).

وقد نفى ابن جنى (ت/ ٣٩٢هـ) وجود هذا الأصل "سُمي"، وذلك فى تعليقه على بيت أبى صخر السابق:

فسُـمي فأعنـاء الرجيـع... ∴ .....
البيـــــــــــــــت

قال: "لا أ عرف فى الكلام تركيب (س م ى)، إنما هو (س م و)، فقد يمكن أن يكون بنى من (سموت) اسما على فُعِل، فكأن تقديره: سُمِو، فلما تطرفت الواو، وانكسر ما قبلها قلبت ياء، فصارت: سُمِيا، ثم إنه أسكن العين، كقولك فى ضُرِب: ضُرْب، فأقر الياء بحالها، وإن زالت الكسرة لفظاً؛ لتقديره إياها معنى، كقول الآخر، قرأته على أبى صالح عن اليزيدى.

يرفعه إلى الأصمعى:

***قالت أراه، دالفاً قد دُنْيَ له*[1].**

أراد: دُنِىَ، فهى: فُعِل من دنوت، فعلى هذا يتوجه كون (السُّمْى) من: سموت"[2]

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز، وقبله:* تهزأ منى أخت آل طيسله* والرجز لصخير بن عمير فى الأصمعيات ص (٢٣٥) تحقيق أ/عبدالسلام محمد هارون وأ/ أحمد محمد شاكر ط – دار المعارف – مصر – الرابعة، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون ص (١١٦٦، ١١٦٧) تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجانى مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ الأولى سنة ١٤٢٩هـ.

اللغة: دالفا: مقارب الخطو من الكبر.

(٢) التمام فى تفسير أشعار هذيل لابن جنى ص (٢٢٣) تحقيق د/أحمد القيسى، وآخرين ط – العانى – بغداد سنة ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م بتصرف يسير، ومعجم ما استعجم (٦٧٩/٢).

ونُسب إلى الكوفيين القول بأن المحذوف من "اسم" الفاء، فأصله عندهم: وَسْم أو: وِسْم، مشتق من (السمة)، وهى العلامة؛ لأن الاسم علامة تدل على المسمى(١).

ورُدّ هذا المذهب بأنه إذا صُغر "اسم"، أو جُمع جَمع تكسير فإنه يُردّ إليه المحذوف فى موضع اللام، ولو كان من السمة – كما يقولون – لرد المحذوف إلى موضع الفاء منه ألا ترى أنهم قالوا فى تصغيره: سُمىّ، وفى تكسيره: أسماء، ولو كان من "السمة" لقالوا فى تصغيره: وُسَيم، وفى تكسيره: أوسام، لكنهم لم يقولوه، فدل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه، وقد رد هذا المذهب أيضاً بغير ما تقدم(٢).

هذا ومن اللغات الواردة فى "اسم" قولهم: "سِم ،بكسر السين(٣)، قال رجل من بنى كلب:

***باسم الذى فى كل سورة سُمِه*(٤).**

---

(١) الإنصاف (٦/١)، والتبيين عن مذاهب النحويين ص (١٣٢)، وشرح المرادى للألفية (٤٩٦/٢).

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن (٦/١)، وأمالى ابن الشجرى ٢٨٢/٢.

(٣) انظر: النوادر لأبى زيد صـ (٤٦٢) تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد ط/ دار الشروق سنة ١٤٠١هـ = سنة ١٩٨١م.

(٤) هذا بيت من مشطور الرجز، بلا نسبة فى النوادر ص (٤٦٢)، والمقتضب (٣٦٤/١)، ومعانى القرآن للزجاج ٣٩/١، والمنصف لابن جنى (٨٤)، وشرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش ص(٤٠٤) تحقيق د/ فخر الدين قباوة ط- المكتبة العربي بحلب – الأولى سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى (٢٥٨/٢).
والشاهد فيه قوله: "سمه" بضم السين وكسرها، لغتان فى "الاسم".

ويأتى فى "سِم" الخلاف المذكور فى تعيين نوع اللام المحذوفة من "اسم"، فقد ذهب الأكثرون أيضاً إلى أن المحذوف من "سِم" اللام، وهى واو؛ لأنه من "السموّ"، وحذفت اللام اعتباطاً دون تعويض عنها بشئ(١).

وذهب المهاباذى إلى أن "سِم" محذوف اللام، وهى ياء؛ لأنه مأخوذ من سما يسِمي سُميا،وكسرت السين،لتدل على الياء المحذوفة.

قال أبوحيان: "وكثر حذف اللام واواً، قالوا: أب وأخ وحم، وهن، وابن... واسم، على مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه مما حذفت منه الفاء، ومن قال سِم بكسر السين(٢)، فزعم المهاباذى أنه عند من قال ذلك أنه من: سما يسمي سُميا، كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء، وزعم غيره أن ذلك لغة فى (الاسم) راجع إلى أنه مشتق من السمّو"(٣).

وأرى: رجحان ما ذهب إليه المهاباذى فى هذه المسألة: لأن قوله يؤيده السماع، فإن الفعل "سما" سُمع فى

---

(١) انظر: الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محىالدين عبدالحميد بهامش الإنصاف (٧/١) ط- المكتبة العصرية – بيروت.

(٢) هذه لغة بعض العرب انظر: النوادر لأبى زيد تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد صـ٤٦٢ ط دار الشروق ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

(٣) ارتشاف الضرب (٢٥٠/١، ٢٥١).

لامه الواو والياء، كما تقدم فى حكاية الجوهرى عن ثعلب، وكما فى بيت الهذلى السابق.

وبناء على ذلك تكون "سِم" بكسر السين محذوفة اللام التى هى ياء، وتكون "سُم" بضم السين – وهى أيضاً إحدى اللغات فى الاسم – محذوفة اللام التى هى واو[1].

(١) انظر: أدب الكتاب للصولى ص (٣٣) عنى بتصحيحه أ/ محمد بهجة الأثرى – ط – المكتبة العربية – بغداد سنة ١٣٤١هـ.

المبحث الرابع

الإمالة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة.

المسألة الثانية: إمالة "حتى".

المسألة الأولى
كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة

الإمالة هى: تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التى قبلها نحو الكسرة، والإمالة لغة تميم، وأهم أغراضها التناسب الصوتى[1].

هذا وقد اتفق النحويون على ستة أسباب[2] تمال من أجلها الألف نحو الياء، وهذه الأسباب هى:

الأول: **كون الألف منقلبة عن الياء، وهى طرف نحو: رمى.**

الثانى: **تشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء، نحو: حبلى.**

الثالث: **وقوع الياء قبل الألف، أو بعدها، نحو: شيبان.**

الرابع: **وقوع الكسرة قبل الألف أو بعدها، نحو: ماجد وعماد.**

الخامس: **أن تكون الألف بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير، واويا كان نحو: خاف، أو يائيا، نحو: دان.**

السادس: **الإمالة للإمالة نحو إمالة الألف الثانية من "عماداً" لإمالة الأولى، فى نحو: "رأيت عماداً".**

---

(١) انظر: الأصول فى النحو (١٦٠/٣)، والكشف لمكى (١٦٨/١)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى (٤/٣) ، وشرح ألفية ابن مالك للمرادى (٤١٩/٢).

(٢) انظر هذه الأسباب فى: الكتاب (١١٧/٤ – ١٢٣)، والأصول (١٦٠/٣ – ١٦٣)، والتكملة (٢٢٣، ٢٢٤)، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (٢٥٣/٣، ٢٥٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى (٥/٣-١٤)، والنكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبحيان (٢٧٢، ٢٧٣) تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى ص ط – مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٥هـ = سنة ١٩٨٥م، والمساعد (٢٨١/٤-٢٨٥).

هذا وقد نص كل من سيبويه والمبرد على سبب أخر من أسباب الإمالة، وذكرا أنه غير قياسى، وذلك السبب هو كثرة الاستعمال، ومن ذلك إمالة الأعلام الخالية من أسباب الإمالة المتقدمة، نحو إمالة "الحجّاج"، "والعجّاج" عَلَمَين، فى حالتى الرفع والنصب.

قال سيبويه: "هذا باب ما أميل على غير قياس، وإنما هو شاذ، وذلك الحجّاج، إذا كان اسماً لرجل، وذلك؛ لأنه كثر فى كلامهم، فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر فى كلامهم، وأكثر العرب ينصبه، ولا يميل ألف"حجّاج" إذا كان صفة يجرونه على القياس[١]".

وقال المبرد: "فأما قولهم: هذا رجل حجاج، فلم تجز الإمالة، لأنه لا شئ يوجبها، ثم قالوا فى الاسم الحجّاج – فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة، والاسم والنعت؛ لأن الإمالة أكثر، وليس بالحسن. النصبُ أحسن وأقيس"[٢].

وقد أشار المهاباذى أيضاً إلى هذا السبب وذلك فيما حكاه عنه السيوطى، وذلك حيث يقول: "وعَدّ قومٌ، منهم صاحب البديع، والمهاباذى من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال، كإمالة الأعلام، نحو: الحجّاج، والعجّاج اسم الراجز، مرفوعاً ومنصوباً"[٣].

وكذلك أشار سيبويه إلى سبب آخر غير قياسى من أسباب إمالة الألف، وهو الفرق بين الاسم والحرف، وذلك قوله: "وقالوا: (لا) فلم يميلوا، لما لم يكن اسماً، فرّقوا بينها وبين (ذا)... وقالوا: با وتا،

(١) الكتاب (١٢٧/٤).
(٢) المقتضب (٥١/٣).
(٢) الهمع (٣٨٢/٣)، وانظر رأى المهاباذى أيضاً فى الارتشاف (٥٣٤/٢، ٥٣٥).

فى حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، وليس فيها ما فى (قد) و(لا)، وإنما جاءت كسائر الأسماء، لا لمعنى آخر"[١].

قال المرادى (ت/ ٧٤٩هـ) تعقيباً على هذين السببين من أسباب الإمالة – كثرة الاستعمال، والفرق بين الاسم والحرف – "واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يُقاس عليها، بل يقتصر فى ذلك على ما سُمع"[٢].

(١) الكتاب (١٣٥/٤)، وانظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادى (٤٤٠/٢).
(٢) شرح ألفية ابن مالك للمرادى (٤٤١/٢).

المسألة الثانية
إمالة "حتى"

الإمالة من خصائص الأفعال والأسماء المتمكنة، فتمال الأفعال والأسماء باطراد متى وجد فيها سبب من أسباب الإمالة.

أما الحروف فالقياس يأبى الإمالة فيها؛ لأن الحروف أدوات جوا مد غير متصرفة، والإمالة ضرب من التصرف؛ لأنه تغيير(١)، بل إن سيبويه علل إمالة بعض الأسماء غير المتمكنة مثل "ذا" الإشارية – بقصد الفرق بينها وبين الحروف(٢).

وبالرغم مما تقدم اتفق النحويون على إمالة بعض الحروف، وهى: "بلى"، و "يا"، و"لا" فى قولهم: "إمّا لا فافعل كذا"(٣)، وعللوا لذلك بأن هذه الأحرف نائبة عن الجمل، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها(٤).

واختلف فى "حتى" فذهب سيبويه والجمهور إلى منع إمالة "حتى".

---

(١) انظر: شرح ابن يعيش (٦٥/٩)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادى (٤٣٥/٢)، وتمهيد القواعد (٥٢٨٣/١٠).
(٢) انظر: الكتاب (١٣٥/٤).
(٣) أصل هذا التركيب: "إن كنت لا تفعل كذا فافعل كذا "فحذفوا كان، واسمها وخبرها، وعوضوا من ذلك زيادة "ما" متصلة بـ"إن" الشرطية، وجعلوا (لا) النافية منتهى الكلام، وأهل الإمالة يميلون ألفها لقوتها من حيث سدت مسد الفعل وفاعله ومفعوله أعنى الجملة التى هى خبر "كان" انظر: أمالى ابن الشجرى (١١٦/٢).
(٤) انظر: الكتاب (١٣٥/٤)، وإيضاح الوقف والابتداء (٤١٣/١)، والتكملة (٢٢٨)، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور (٢٥٥/٣)، وتمهيد القواعد (٥٢٨٨/١٠).

قال سيبويه: و"مما" لا يميلون ألفه (حتى) و(أما) ، و"إلاّ" فِرّقوا بينها، وبين ألفات الأسماء، نحو حُبلى، وعطشي، وقال الخليل: لو سميت رجلاً بها أو امرأة جازت فيها الإمالة[1]" .

وقد وافق المهاباذى سيبويه، والجمهور فمنع إمالة "حتى".

قال السيوطى (ت/ ٩١١هـ): "وذهب سيبويه، وأبو بكر بن الأنبارى[2]، والمهاباذى إلى منع إمالة (حتى)"[3].

وعُلّل منع إمالة "حتى" بأنها حرف، فليست ألفها منقلبة عن شئ، لكن كتبت بالياء لأنها رابعة، وقيل: إنما كتبت ليفرق بين دخولها على الظاهر، والمضمر، فإذا دخلت على المضمر كتبت بالألف، تقول: حتاك، وحتاه، وحتاى فلا تكتب إلا بالألف، وإن قلت: حتى زيد، وحتى عمرو كتبت بالياء للفرق بين حالها مع المضمر، وحالها مع المظهر[4]. هذا وحكى ابن مقسم[1] إمالة "حتى" عن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن[2].

---

(١) الكتاب (١٣٥/٤) وانظر: مذهب الجمهور فى المقتضب (٥٢/٣) وإيضاح الوقف والابتداء لأبى بكر بن الأنبارى (٤١٢/١) تحقيق د/ محى الدين رمضان ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م، والأصول (١٦٦/٣) والتكملة صـ (٢٢٨)، والكشف لمكى (١٩٤/١) ودرة الغواص للحريرى ص (٢٣١) تحقق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار نهضة مصر وشرح شافية بن الحاجب للرضى (٢٦/٣)، والنشر (٣٧/٢).

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لأببكر بن الأنبارى تحقيق د/محىالدين رمضان (٤١٢/١) ط- مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

(٣) الهمع (٣٨٤/٣)، وانظر رأى المهاباذى أيضاً فى تحقيق الجزء الثامن من التذييل والتكميل ص ٦٥٢ "رسالة".

(٤) انظر: التكملة (٢٢٨)، والكشف (١٩٤/١).

وذكر مكى بن أبى طالب أنه روى إمالة "حتى" عن بعض القراء[٣].

ونقل أبوحيان، والمرادى جواز إمالتها قال أبوحيان فى الرد على من منع إمالة "حتى": "وهم محجوجون بنقل ابن مقسم"[٤].

وقال فى موضع آخر: "وسُمع فيها الإمالة قليلاً"[٥].

وقال المرادى (ت/٧٤٩هـ): "فى (حتى) ثلاث لغات: المشهورة، وإبدال حائها عيناً، وهى لغة هذيليّة، وبها قرأ ابن مسعود: (ليسجننّه عتّى حين)[٦]، وإمالة ألفها، وهى لغة يمنية[٧].

وخلاصة القول: أن المشهور فى "حتى" عدم إمالة ألفها، كما هو الأصل فى الحروف، ويجوز إمالتها قليلاً؛ لأنه مسموع عن بعض العرب.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ العطار من أحفظ الناس لقول الكوفيين، توفى سنة ٣٥٤هـ انظر: غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى بعناية برجستراسر (١٢٣/٢ – ١٢٥) ط- دار الكتب العلمية – بيروت الثالثة سنة ١٤٠٢هـ.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادى (٤٣٥/٢).

(٣) انظر: الكشف لمكى (١٩٤/١).

(٤) التذييل والتكميل (٦٥٢/٨) "رسالة".

(٥) البحر المحيط (٣٣٠/١).

(٦) يوسف/ ٣٥ وانظر: المحتسب (٣٤٣/١).

(٧) الجنى الدانى للمرادى ص (٥٥٨).

الخـــــاتمة

الحمد لله الرحمن أنزل القرآن خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على أفصح الخلق، وحبيب الحق سيدنا محمد صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد

فإننى بحمد الله تعالى انتهيت من هذا البحث الذى طوفت فيه حول شخصية أحد علماء العربية الأفذاذ، وهو الشيخ المهاباذى – وقمت بجمع ودراسة آرائه النحوية والصرفية.

وأود فى الختام أن أنبه القارئ الكريم إلى بعض النتائج التى وقفت عليها:

أولاً: أن تراثنا النحويّ ما يزال يزخر بعلماء مغمورين مثل الشيخ المهاباذى، وهم فى حاجة إلى من يقوم بالتعرف عليهم، ودراسة شخصياتهم، وجمع آرائهم، ورصد آثارهم.

ثانياً: المهاباذى من علماء العربية الذين لهم قدم راسخة فى مجال الدراسات النحوية فقد تلمذ على الإمام عبد القاهر الجرجانى، وشَرَحَ لمع ابن جنى، وكانت له أراء سديدة فى النحو والصرف وبالرغم من ذلك لم ينل حظه من الاهتمام لدى علماء السير والتراجم فلم يثبتوا شيئاً عن ميلاده ، ولا عن تلاميذه، ولم يذكروا سنة وفاته على سبيل التحديد.

ثالثاً: وافق المهاباذى البصريين فى معظم آرائه إلا أنه لم يكن متعصباً للمذهب البصرى، فقد وافق الكوفيين فى بعض آرائهم، كما كانت له آراء انفرد بها.

رابعاً: كان للمهاباذىُ – رحمه الله تعالى – بعض الآراء التى وافقه فيها بعض أئمة النحو، كالرضى، وأبى حيان، ومن ذلك مذهبه فى أنه إذا سبق المستثنى بجمل متعاطفة اختلف فيها العامل، واتحد المعمول معنى، فإن الاستثناء يكون راجعاً إلى الجملة الأخيرة.

خامساً: ذكر المهاباذى اتفاق النحويين على منع إنابة غير المفعول به مع وجوده، والصحيح أن ذلك جائز عند الأخفش والكوفيين.

الفهارس

أولا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الشعر والرجز.

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع.

رابعاً: فهرس الموضوعات.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة	إلا أن تكون تجارة[1] حاضرة	٢٨٢	
سورة آل عمران	فأصبحتم بنعمته إخوانا	١٠٣	
سورة الأعراف	قليلاً ما تذكرون	٣	
سورة التوبة	لقد تاب الله على النبى ثم تاب عليهم	١١٧ ١١٧، ١١٨	
سورة يوسف	ليسجننه عتّى[2] حين هذه بضاعتنا رِدت[3] إلينا	٣٥ ٦٥	
سورة النحل	ظل وجهه مسودا	٥٨	
سورة طه	لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع	٩١	

(١) برفع "تجارة" قرأ جمهور السبعة.
(٢) بإبدال حاء "حتى" عينا قرأ ابن مسعود.
(٣) (ردت) بكسر الراء قراءة علقمه.

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	إلينا موسى		
سورة الأنبياء	**وكذلك نجى[1] المؤمنين**	٨٨	
سورة النور	**فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا**	٤، ٥	
سورة الروم	**ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون**	٥١	
سورة الجاثية	**ليُجزى[2] قوماً بما كانوا يكسبون**	١٤	
سورة الواقعة	**وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة**	٥، ٦، ٧	
سورة الانشقاق	**وحقت** **وإذا الأرض مدت**	٢ ٣	

ثانياً: فهرس الشعر والرجز

(١) "نُجى" مبيناً للمفعول قراءة أبى بكر عن عاصم.
(٢) "ليجزى" مبنياً للمفعول قراءة أبى جعفر.

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
"الباء"				
ولو ولدت فدى لبنى ذهل	الكلابا أشهب	الوافر الطويل	جرير مقاس العائذى	
"العين"				
وإخوان صدق يظلون شتى	جماعها انصداعها	الطويل الطويل	مسكين مسكين	
"الفاء"				
وما حل	يعنف	الطويل	الفرزدق	
"الكاف"				
فسمى حوكت على	السهب ولا تشاك	الطويل رجز	أبو صخر –	
"اللام"				
قالت	دُني له	رجز	صحير بن عمير	

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
"**الميم**"				
بكل قريشى باسم	**والتكرم سُمهْ**	**الطويل الرجز**	**ـــ**	
"**النون**"				
يظل	**والحزن**	**المتقارب**	**الأعشى**	
"**الياء**"				
أرانى	**غاديا**	**الطويل**	**زهير**	

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- **تحقيق الجزء السابع من التذييل والتكميل لأبى حيان – دكتوراه إعداد/ د/ على على حسن علوان/ مصورة المكتبة المركزية – جامعة الأزهر سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٧م.**
- **تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوى – دراسة وتحقيق – ماجستير – إعداد أ/ عبد الرازق عبدالرحمن السعدى – مصورة المكتبة المركزية – جامعة الأزهر سنة ١٣٩٩هـ = سنة ١٩٧٩م.**
- **شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهرى دراسة شاملة للجزء الأول مع تحقيقه – دكتوراه إعداد د/ خيرى عبد الراضى عبداللطيف – مصورة المكتبة المركزية – جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٤١٤هـ = سنة ١٩٩٦م.**

ثانياً: المطبوعات :

القرآن الكريم

- **الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى – ط – محمد على صبيح – القاهرة سنة ١٣٨٧هـ = سنة ١٩٦٨م.**
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د/رجب عثمان محمد ط- مكتبة الخانجى – القاهرة – الأولى سنة ١٤١٨هـ = سنة ١٩٩٨م.**
- **أسرار العربية للأنبارى تحقيق أ/ محمد حسين شمس الدين – ط – دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.**
- **الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى – ط – مؤسسة الرسالة – الأولى سنة ١٤٠٥هـ = سنة ١٩٨٥م.**

- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د/ زهير غازى زاهد ط- العانى – بغداد.
- الأعلام لخير الدين الزر كلى ط- دار العلم للملايين – بيروت – الخامسة – سنة ١٩٨٠م.
- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقى تحقيق أ/سعيد الأفغانى ط – مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٠م.
- أمالى ابن الشجرى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى – ط مكتبة الخانجى – القاهرة – الأولى سنة ١٤١٣هـ = سنة ١٩٩٢م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد ط- المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤١٨هـ = سنة ١٩٩٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – ط- المكتبة العصرية – بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبى بكر بن الأنبارى تحقيق د/محىالدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٠هـ = سنة ١٩٧١م.
- البحر المحيط لأبى حيان تحقيق أ/ عرفات العشا حسونه – ط – دار الفكر سنة ١٤١٢هـ = سنة ١٩٩٢م.
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/عياد بن عيد الشبيتى ط – دار الغرب الإسلامى الأولى سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٦م.
- بغيةُ الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق أ/محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٨م.

- – البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادى تحقيق أ/محمد المصرى ط – سعد الدين الأولى سنة ١٤٢١هـ = سنة ٢٠٠٠م.
- – التبيان فى تصريف الأسماء تأليف أ/ أحمد حسن كحيل – ط – الخامسة سنة ١٣٩٣هـ = سنة ١٩٧٣م.
- – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبالبقاء العكبرى تحقيق د/ عبد الرحمن بن عثيمين – ط دار الغرب الإسلامى – بيروت.
- – التذييل والتكميل لأبى حيان تحقيق د/ حسن هنداوى ط– دار القلم – دمشق – الأولى سنة ١٤٢١هـ = سنة ٢٠٠٠م.
- – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – ط دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
- – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدى – ط – الأولى سنة ١٤٠٩هـ = سنة ١٩٨٨م.
- التكملة لأبى على الفارسى تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود ط– شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض – الأولى سنة ١٤٠١هـ = سنة ١٩٨١م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق أ.د/على محمد فاخر و أ.د/ جابر محمد البراجة وآخرين ط – دار السلام – الأولى سنة ١٤٢٨هـ = سنة ٢٠٠٧م.
- التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقى ط – عالم الكتب.
- الجامع الصغير لابن هشام تحقيق/ د/ أحمد محمود الهرميل ط – مكتبة الخانجى – القاهرة.

- كتاب الجمل فى النحو للزجاجى تحقيق د/ على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة سنة ١٩٩٦م.
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ط – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
- الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى تحقيق أ/ بدرالدين قهوجمى، وأ/ عبد العزيز رباح وآخرين ط – دار المأمون للتراث – الأولى سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تحقيق أ/عبدالسلام هارون ط – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الثانية سنة ١٩٧٩م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق أ/ محمد على النجار ط – المكتبة العلمية – بيروت.
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمية الحلبى تحقيق د/ أحمد الخراط – ط – دار القلم – دمشق الأولى سنة ١٤١١هـ= سنة ١٩٩١م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى – ط – دار المعرفة – بيروت – لبنان.
- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى تحقيق أ/ محمد أبوالفضل إبراهيم – ط – دار نهضة مصر.
- ديوان الأعشى – ط – المؤسسة العربية – بيروت.
- ديوان الفرزدق ط – دار صادر – بيروت.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/ حسن هنداوى – ط – دار القلم – دمشق سنة ١٤٠٥هـ = سنة ١٩٨٥م.
- شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – ط – مكتبة دار التراث سنة ١٤٢٠هـ = سنة ١٩٩٩م.
- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق أ/ عبد العزيز رباح وآخر – ط – دار المأمون للتراث دمشق – الأولى سنة ١٣٩٤هـ = سنة ١٩٧٤م.
- شرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة – ط – دار مكتبة المعارف للطباعة – بيروت الأولى سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/محمد بدوى المختون – ط– هجر.
- شرح جمل الزجاجى لابن خروف تحقيق د/ سلوى محمد عرب – ط – مطبوعات جامعة أم القرى سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٨م.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق أ/ فواز الشعار ط – دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق الشيخ/ محمد محىالدين عبد الحميد وآخرين ط – دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٢هـ = سنة ١٩٨٢م.
- شرح عمدة الحافظ لابن مالك تحقيق أ/ عدنان عبد الرحمن الدورى – ط العانى – بغداد سنة ١٣٩٨ = سنة ١٩٧٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – ط – المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

- شرح كافية ابن الحاجب للرضى تحقيق د/ إميل يعقوب – ط – دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – ط – دار المأمون للتراث – الأولى سنة ١٤٠٢هـ = سنة ١٩٨٢م.
- شرح اللمع لابن برهان تحقيق د/ فائز فارس ط– الأولى – الكويت سنة ١٩٨٤م.
- شرح ابن يعيش لمفصل الزنحشرى ط – مكتبة المتنبى.
- شرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش تحقيق د/ فخر الدين قباوة ط – المكتبة العربية بحلب – الأولى سنة ١٣٩٣هـ = سنة ١٩٧٣م.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناى علوان ط – الآداب – النجف الأشرف سنة ١٤٠٠هـ – سنة ١٩٨٠م.
- الصحاح للجوهرى – ط – دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان – الأولى سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٩م.
- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – دار الفكر العربى – القاهرة – الثالثة سنة ١٤١٧هـ – سنة ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون ط– دار الجيل – بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب تحقيق د/ محى الدين رمضان – ط – مؤسسة الرسالة – الخامسة – سنة ١٤١٨هـ = سنة ١٩٩٧م.

- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى تحقيق أ/غازى مختار طليمات – ط – دار الفكر – دمشق سنة ١٤٢٢هـ.
- مجالس ثعلب تحقيق أ/ عبد السلام هارون ط – دار المعارف – الثالثة – مصر.
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القرارات لابن جنى تحقيق أ/على النجدى ناصف وآخرين ط – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة سنة ١٤٢٠هـ = سنة ١٩٩٩م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات – مطبوعات جامعة أم القرى سنة ١٤٠٥هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب تحقيق أ/ ياسين السواس ط– دار المأمون لتراث – دمشق – الثانية.
- معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة ط– مكتبة الخانجى – القاهرة الأولى سنة ١٤١١هـ = سنة ١٩٩٠م.
- معانى القرآن للفراء الجزء الثانى تحقيق أ/ محمد على النجار – ط – دار السرور.
- الجزء الثالث – تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى. ط – دار السرور.
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى – ط – دار الحديث – الثانية سنة ١٤١٨هـ = سنة ١٩٩٧م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموى – ط دار إحياء التراث العربى.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – ط – المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٤١١هـ.

- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى تحقيق د/كاظم بحرالمرجان – ط – دار الرشيد – بغداد سنة ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد تحقيق أ/ محمد عبد الخالق عضيمة ط- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى تحقيق أ. محمد عبدالقادر عطا – ط – دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى سنة ١٤١٩هـ = سنة ١٩٩٩م.
- النحو الوافى للأستاذ عباس حسن – ط – دار المعارف القاهرة.
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى مراجعة الشيخ/ على محمد الضباع – دار الكتب العلمية بيروت.
- كتاب النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد ط- دار الشروق الأولى سنة ١٤٠١هـ = سنة ١٩٨١م.
- همع الهوامع للسيوطى تحقيق أ/ أحمد شمس الدين – ط- دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى سنة ١٤١٨هـ = سنة ١٩٩٨م.
- الوافى بالوفيات للصفدى باعتناء أ/ إحسان عباس – ط – دار صادر – بيروت سنة ١٣٨٩هـ = سنة ١٩٦٩م.